



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955_سكيكدة_



كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الإقتصادية

مذكرة بعنوان :

اليات التحوط من مخاطر التمويل بالمرابحة في البنوك الاسلامية في الجزائر

دراسة حالة بنك البركة وكالة سكيكدة

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

إشراف الأستاذ :

إعداد الطالبة :

- مولود أرزيوقات

➤ برور كوثر

الاسم و اللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. خنوفي بسمه	أستاذ محاضر قسم "ب"	جامعة 20 أوت 1955_سكيكدة_	رئيسا
د. مولود أرزيوقات	أستاذ محاضر قسم "أ"	جامعة 20 أوت 1955_سكيكدة_	مشرفا و مقررا
د. مخناش فتيحة	أستاذ محاضر قسم "ب"	جامعة 20 أوت 1955_سكيكدة_	ممتحنا

الله اعلم
الحمد لله
الحمد لله

شكر وتقدير

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي

عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ سورة النمل، الآية 19.

اللهم لك الحمد حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، ملء السموات وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، أهل الثناء

والنجد أحق ما قال العبد، وكلنا لك عبد، أشكرك ربي على نعمك التي لا تعد، وآلاتك التي لا تحد، أحمدك ربي

وأشكرك على أن يسرت لي إتمام هذا البحث على الوجه الذي أرجو أن ترضى به عني.

أود أن أتقدم بوافر الشكر والامتنان للأستاذ الدكتور ملود أرزيوقات"، التي شرفني بقبول الإشراف على هذا البحث،

والذي لم يدخر جهدا أو وقتا في تقديم التوجيهات السديدة والنصائح القيمة لإثراء هذا العمل

كما أتوجه بالشكر والعرفان إلى جميع أساتذتي الأفاضل بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة

20. أوت 1955 سكيكدة الذين استفدنا من معلوماتهم وتوجيهاتهم طوال سنوات الدراسة

وأنتقدم بشكري الجزيل إلى أساتذتي الموقرين في لجنة المناقشة رئاسة وأعضاء لتفضلهم علي

. بقبول مناقشة هذا البحث وإثرائه

واصل الشكر إلى جميع الإخوة القائمين على المكتبات التي تزودت منها مادة هذا البحث ولاسيما مكتبة كلية العلوم

الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعة سكيكدة، وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد لإنجاز هذه الثمرة

العلمية والتي من خلالها نسأل المولى جل وعلا أن ينتفع بها كل طالب علم

شكرا لكل من شجعني وشد من أزري

الإهداء

(وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين)

الحمد لله حباً وشكراً وامتنان على البدء والختام لكل بداية نهاية، ولكل جهد طيب ثمرة طيبة ها انا اليوم اتوج لحظاتي الأخيرة في ذلك الطريق الذي كان يحمل في باطنه الاشواك والعثرات لكنني فعلتها فالحمد لله الذي يسر البدايات وبلغنا النهايات بفضلله وكرمه .

اهدي هذا النجاح لنفسي الطموحة أولاً بدأت بطموح وانتهت بنجاح ثم الى كل من سعى معي اتمام مسيرتي الجامعية دمت لي سنداً لا عمر له الى ابي الغالي مزيان وامي العزيزة حفيظة بكل حب اود ان اخبركم ان هذا الانجاز هو انعكاس لتعبكم ودعمكم الذي لم يتوقف ابداً الى عائلتي الصغيرة وزوجي أحمد الذي أكمل الامانة واعانني في مسيرتي والى عائلة زوجي كل بسمه، اخوتي واخواتي كل بسمه خولة صديقتي ورفيقة دربي يسرى وملاك وايمن وفاتح ورضوان كنتم دائماً الداعم الاول وسندي والفرحة التي احتاجها اكمال هذا النجاح ، اهديكم هذا النجاح الذي هو بفضلكم بعد الله ما كنت لأفعل لولا توفيق من الله،

الحمد لله الذي به خيراً وملاً واغرقنا سروراً وفرحاً ينسيني مشقتي أو بالكلمة الطيبة شكراً للجميع وجزاكم الله عنا خير الجزاء.

ملخص الدراسة :

ناقشت الدراسة موضوع لآليات التحوط من المخاطر التمويل بالمربحة في البنوك الإسلامية حيث باتت البنوك الإسلامية تشكل ركيزة أساسية في المنظومة المالية العالمية ،مستندة في عملها إلى أحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم الربا وتشجع على المشاركة في الربح والخسارة .ومن هذا الاطار ،يعد عقد المربحة من أكثر الصيغ التمويل استخداما في هذه البنوك ،نظرا لبساطته وقدرته على تلبية احتياجات الأفراد والمؤسسات في تمويل الأصول والسلع. غير أن التمويل بالمربحة لا يخلو من مخاطر متعددة تهدد استقرار البنوك الإسلامية وسلامتها المالية ،سواء تعلق الامر بمخاطر الائتمان ،او مخاطر السوق ،او المخاطر التشغيلية ،وأمام هذه التحديات أصبح البحث في آليات التحوط الفعالة ضرورة علمية وعملية ،خاصة في ظل تنامي حجم محافظ المربحة وتشعب تطبيقاتها. من هنا تبرز أهمية هذه الدراسة التي تسعى الى استجلاء الآليات المعتمدة في التحوط من مخاطر التمويل بالمربحة في بنك البركة الجزائري حيث يضع بنك البركة استراتيجيات وتدابير وقائية ضد هذه المخاطر لبناء قطاع مصرفي إسلامي جزائري قادر على الصمود في وجه الازمات المالية وتحقيق الاستقرار المنشود وفق ضوابط الشرعية الإسلامية .

الكلمات المفتاحية: البنوك الإسلامية ،المربحة المصرفية ،إدارة المخاطر .

Abstract:

The study discussed the mechanisms of risk hedging and Murabaha financing in Islamic banks, as peaceful banks have become a fundamental pillar in the global financial system, based in their work on the provisions of Islamic Sharia, which prohibit usury and encourage participation in profit and loss. Within this framework, the Murabaha contract is one of the most widely used financing formulas in these banks, due to its simplicity and ability to meet the needs of individuals and institutions in financing assets and goods. However, Murabaha financing is not without multiple risks that threaten the stability and financial soundness of Islamic banks, whether it is related to credit risks, market risks, or operational risks. In the face of these challenges, research into effective hedging mechanisms has become a scientific and practical necessity, especially in light of the growing size of Murabaha portfolios and the diversity of their applications. Hence the importance of this study, which seeks to clarify the mechanisms adopted in hedging the risks of Murabaha financing at Al Baraka Bank of Algeria, as Al Baraka Bank develops strategies and preventive measures against these risks to build an Algerian Islamic banking sector capable of withstanding financial crises and achieving the desired stability in accordance with the controls of Islamic legitimacy.

Keywords: Islamic banks, bank Murabaha, risk management.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	إهداء
	شكر وتقدير
	ملخص الدراسة
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
أ-د	مقدمة
	الفصل الأول : الإطار النظري للبنوك الإسلامية وإدارة المخاطر
06	تمهيد
07	المبحث الأول : ماهية البنوك الإسلامية
07	المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية
07	الفرع الأول: تعريف البنوك الإسلامية
08	الفرع الثاني: خصائص البنوك الإسلامية
10	الفرع الثالث: أهداف البنوك الإسلامية

فهرس المحتويات

11	المطلب الثاني: مفهوم عقد المراجعة
11	الفرع الاول : تعريف المراجعة
12	الفرع الثاني: أنواع المراجعة
13	الفرع الثالث: مشروعية وشروط المراجعة
15	المبحث الثاني : ماهية إدارة المخاطر البنكية
15	المطلب الاول : تعريف المخاطر البنكية
15	الفرع الاول : تعريف المخاطر البنكية
16	الفرع الثاني : مصادر المخاطر في البنوك الاسلامية
18	الفرع الثالث : أنواع المخاطر في البنوك الاسلامية
19	المطلب الثاني : ادوات إدارة المخاطر البنكية في البنوك الاسلامية
19	الفرع الأول : أهداف إدارة المخاطر
20	الفرع الثاني: أدوات إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية
22	المبحث الثالث : الدراسات السابقة والقيمة العلمية المضافة
22	المطلب الأول : الدراسات المحلية
23	المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية
24	المطلب الثالث : القيمة العلمية المضافة
25	خلاصة الفصل الأول

فهرس المحتويات

	الفصل الثاني: ادارة مخاطر التمويل بالمرابحة في بنك البركة وكالة سكيكدة
26	المبحث الأول : واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر
26	المطلب الأول :انفتاح المنظومة البنكية الجزائرية على الصيرفة الاسلامية
26	الفرع الأول : الصيرفة الإسلامية في الجزائر – كفكرة -
28	الفرع الثاني : التطور القانوني في مجال الصيرفة الاسلامية
31	الفرع الثالث : تجربة العملية للبنوك الاسلامية في الجزائر
35	المطلب الثاني : متطلبات نجاح الصيرفة الاسلامية في الجزائر
35	الفرع الأول : تقنين العمل المصرفي
36	الفرع الثاني : تنظيم العلاقة مع البنك المركزي
37	الفرع الثالث : التدريب والتتقيف الشرعي للعاملين في البنوك الاسلامية
38	المطلب الثالث : آفاق البنوك الاسلامية الجزائرية والصعوبات التي تواجهها
38	الفرع الاول : آفاق البنوك الاسلامية في الجزائر
38	الفرع الثاني : الصعوبات التي تواجه البنوك الاسلامية في الجزائر
40	المبحث الثاني : التمويل بالمرابحة في بنك البركة
40	المطلب الاول: بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة
40	الفرع الاول: تعريف بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة:
42	الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك البركة

فهرس المحتويات

44	الفرع الثالث: صيغ التمويل الاسلامي المتعامل بها في بنك البركة الجزائري
46	المطلب الثاني : اجراءات التمويل بالمرابحة في بنك البركة
46	الفرع الاول: التمويل بالمرابحة في بنك البركة
46	الفرع الثاني: المراحل العملية للتمويل بالمرابحة في بنك البركة
47	المطلب الثالث: نسبة تمويلات الأفراد بأسلوب المرابحة في بنك البركة (2021 الى 2025)
55	المبحث الثالث : المخاطر التمويل بالمرابحة في بنك البركة وآليات تحوط منها
55	المطلب الأول: مخاطر المرابحة في البنك البركة الجزائري
55	الفرع الاول: مخاطر المرابحة المصرفية في بنك البركة
56	الفرع الثاني: تعامل بنك البركة مع مخاطر المرابحة
58	المطلب الثاني: استراتيجية بنك البركة الجزائري في التحوط ضد هذه المخاطر
58	الفرع الاول : التدابير الوقائية والتعاقدية
58	الفرع الثاني: الوسائل الإجرائية لبنك البركة
59	خلاصة الفصل
61	خاتمة
65	قائمة المراجع

فهرس المحتويات

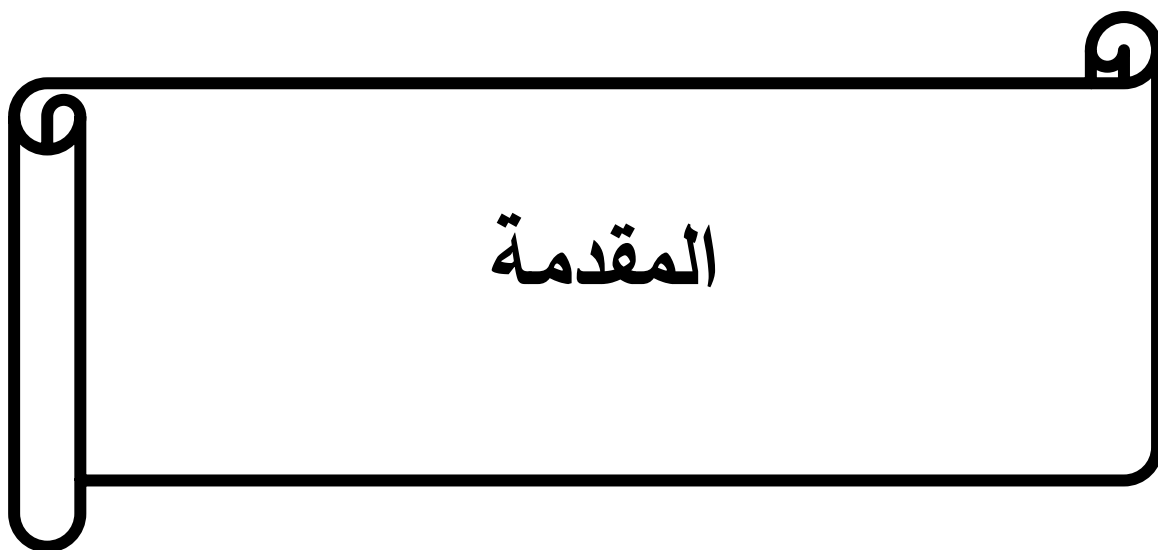
قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
47	قائمة تمويلات المراجعة ببنك البركة الجزائري بالدينار (2021)	1
48	قائمة تمويلات المراجعة ببنك البركة الجزائري (2023)	2
49	قائمة تمويلات المراجعة ببنك البركة الجزائري (2024)	3
51	قائمة تمويلات بالمراجعة ببنك البركة الجزائري (2025)	4
53	مجموع تمويلات بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2025/ 2021	5

قائمة الاشكال :

الصفحة	العنوان	الرقم
42	الهيكل التنظيمي للبنك	1
46	التمويل عن طريق المراجعة	2
48	أعمدة بيانية لتطور صيغة المراجعة سنة 2021	3
49	أعمدة بيانية لتطور صيغة المراجعة سنة 2023	4
50	أعمدة بيانية لتطور صيغة المراجعة سنة 2024	5
53	أعمدة بيانية لتطور صيغة المراجعة سنة 2025	6
54	دائرة نسبية المقارنة المالية بين السنوات	7

فهرس المحتويات



المقدمة:

تعتبر البنوك الإسلامية مؤسسات مصرفية مالية واستثمارية، تعمل على جمع الموال وتوظيفها في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة وقد باشرت البنوك عملها في بيئة مصرفية تسيطر عليها الصيرفة التقليدية ، و استطاعت على الرغم من ذلك أن تقدم خدماتها المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية إلى قطاع عريض من المتعاملين ، و لم يقف الأمر عند ذلك بل اتجهت المصارف التقليدية نفسها لتقديم خدمات المصارف الإسلامية محليا و إقليميا وعالميا .

إن هذا التطور المتسارع للبنوك الإسلامية خلال العقود الماضية وقدرتها على فرض نفسها داخل بيئة مصرفية تهيمن عليها الصيرفة التقليدية، يعود بشكل أساسي إلى اعتمادها على تنوع في صيغ تمويلية مبتكرة ومتوافقة مع الشريعة.

وفي مقدمتها "صيغة المربحة للأمر بالشراء. فقد مثلت المربحة حجر الزاوية والقاطرة التي قادت نمو هذه المؤسسات، حيث مكنتها من تقديم بديل شرعي عملي يلبي احتياجات قطاع عريض من المتعاملين، مما دفع حتى المصارف التقليدية لتبنيها .

وبالرغم من النجاح الذي حققته هذه الصيغة في تعزيز الحصة السوقية للبنوك الإسلامية، إلا أنها وضعتها أمام تحديات تقنية معقدة تتعلق بضرورة ابتكار آليات متطورة للتحوط وإدارة المخاطر المرتبطة بها وتقليل آثارها لضمان استمرارية هذا النموذج المصرفي الحديث وقدرته على المنافسة في ظل العولمة المالية والتحرر المصرفي.

الاشكالية الرئيسية :

ماهي آليات معالجة مخاطر التمويل بالمربحة في البنوك الاسلامية - بنك البركة الجزائري نموذجا - ؟

الاسئلة الفرعية:

ويتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية الآتية:

- ماهي البنوك الاسلامية ؟
- ما هو واقع البنوك الإسلامية في الجزائر؟
- ما هي حقيقة التمويل بالمربحة وكيف يتم تطبيقها في البنوك الإسلامية؟
- ماهي مخاطر التمويل بالمربحة في البنوك الإسلامية - بنك البركة الجزائري؟

الفرضية الرئيسية:

وللإجابة على إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضية الرئيسية الآتية: تستخدم البنوك الإسلامية مختلف الآليات المرنة والمتنوعة لمعالجة المخاطر المحتملة عن التمويل بالمربحة.

الفرضيات الفرعية:

- المصارف الإسلامية هي مؤسسات مالية ومصرفية تؤدي خدماتها الاستثمارية والتمويلية وفق أحكام الشريعة الإسلامية.
- البنوك الإسلامية في الجزائر لا تعمل في بيئة تشريعية ومؤسسية ملائمة تمكنها من أداء دورها بكفاءة.
- المربحة هي عقد بيع يشتري فيه البنك السلعة التي يطلبها منه العميل ثم يبيعها له بسعر هامش ربحه معلوم، بشرط أن يمتلك البنك السلعة فعليا قبل بيعها.
- تعتبر أهم المخاطر تمويل بالمربحة في البنوك الإسلامية الجزائرية ، المخاطر الائتمانية ، ومخاطر السوق ، ومخاطر السلعة ، ومخاطر الشرعية .

مبررات اختيار الموضوع:

- الرغبة الشخصية في دراسة المواضيع المتعلقة بالتمويل الإسلامي والبنوك الإسلامية.
- محاولة معرفة حقيقة الصيرفة الإسلامية في الجزائر والوقوف على أهم إنجازاتها وتحدياتها.
- إظهار صلاحية تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية في جميع المجالات خصوصا في المجال المالي والمصرفي.

أهداف البحث وأهميته:

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى:

- تسليط الضوء على البنوك الإسلامية
- الوقوف على حقيقة التمويل بالمربحة في المصارف الإسلامية.
- التعرف على مخاطر التمويل بالمربحة في المصارف الإسلامية وطرق علاجها - بنك البركة الجزائري نموذجا-.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في جانبين:

- الجانب النظري: أما من حيث هذا الجانب فباعتبار أن صيغة التمويل بالمرابحة هي من أهم الصيغ التي تستخدمها البنوك الإسلامية على نطاق واسع اقتضى البحث عن هذه الصيغة وتوضيح مختلف جوانبها النظرية له أهميته من أجل الوقوف على دورها التمويلي ومكانتها في المنظومة المصرفية الإسلامية.
- الجانب العملي: وهذا من خلال انفتاح النظام البنكي في الجزائر على المصرفية الإسلامية جعل من الأهمية بمكان ضرورة البحث عن الواقع العملي للصيرفة الإسلامية في الجزائر وخاصة أسلوب التمويل بالمرابحة في بنك البركة وما تتضمنه هذه الصيغة التمويلية من مخاطر مع الآليات العملية المتخذة في سياق معالجة هذه المخاطر.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: بنك البركة الجزائري - وكالة سكيكدة.
- الحدود الزمنية: حجم التمويل بالمرابحة في بنك البركة - سكيكدة - خلال الفترة 2021 - 2025.

منهج الدراسة:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي وذلك بهدف الإحاطة بمختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع، كما تم استخدام المنهج التحليلي من أجل دراسة أثر التمويل بالمرابحة ومكانتها في بنك البركة، هذا من جهة ومن جهة أخرى تحليل مختلف آليات التحوط من مخاطر المرابحة في بنك البركة.

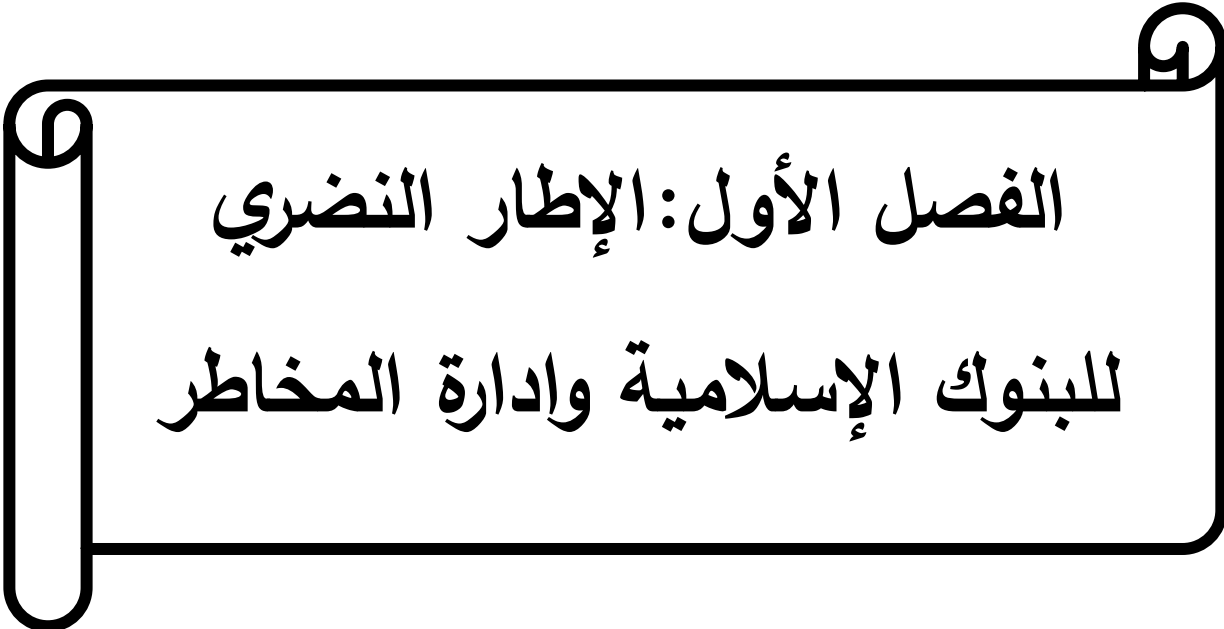
صعوبات الدراسة:

يمكن إبراز أهم صعوبات البحث فيما يلي:

- عدم توفر دراسات كافية في الموضوع، خاصة فيما يتعلق بآليات معالجة المخاطر المترتبة عن التمويل بالمربحة.
- عدم رغبة العاملين في مؤسسة بنك البركة في منح المعلومات المتعلقة بالتمويل بالمربحة في البنك مما صعب عملية التريص في المؤسسة.

هيكل الدراسة:

ولإعداد هذه الدراسة قمنا بتقسيمها الى فصلين، الفصل الاول وتناولت فيه الإطار النظري للبنوك الاسلامية وصيغة التمويل بالمربحة وادارة المخاطر من خلال ثلاثة مباحث حيث تم التطرق في المبحث الاول الى عموميات حول البنوك الاسلامية والتمويل بالمربحة، وأما المبحث الثاني فتعرضت فيه إلى ماهية ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية، والمبحث الثالث فيه عرض للدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، في حين خصصنا الفصل الثاني للجانب التطبيقي من الدراسة حيث تضمن ادارة مخاطر تمويل بالمربحة في بنك البركة، وقد تم تقسيمه الى ثلاثة مباحث، المبحث الاول واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر، والمبحث الثاني التمويل بالمربحة في بنك البركة، اما المبحث تضمن مخاطر المترتبة على تمويل بالمربحة في بنك البركة وآليات علاجها.



الفصل الأول: الإطار النظري للبنوك الإسلامية وإدارة المخاطر

تمهيد:

تعد البنوك الإسلامية من أهم المؤسسات في منظومة الاقتصاد الإسلامي وقلبه النابض وذلك نظرا لتوسع الأنشطة الاقتصادية، ومحرك الأساسي نتيجة تولد حاجة المجتمع إليه، وذلك باعتباره أداة هامة لتوفير وتقديم المال للأنشطة المختلفة، وهذا من خلال الدور الأساسي الذي تلعبه هذه البنوك من تجميع للمدخرات وتوجيهها إلى مختلف مجالات الاستثمار .

ومن أهم هذه البنوك التي طفت وبرزت بشكل سريع في عصرنا الحديث وأصبحت الأنظار مصوبة إليها البنوك الإسلامية، هي مؤسسة مصرفية تعمل وفق قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية، بحيث أصبحت هذه الأخيرة واقعا ملموسا تجاوز حدود العالم الإسلامي الى العالم أجمع بما فيها الدول المتقدمة.

إن الأهمية الكبيرة التي حضت بها آلية التمويل بالمربحة زاد من انتشارها مما عزز البنوك الإسلامية من وضع شروط وضوابط تسير عليها هذه الآلية تجنب للوقوع في الأخطاء والشبهات وإتباع القيم والمبادئ التي جاء بها الدين الإسلامي.

واعتمادا على هذا قسمنا الفصل إلى المباحث التالية :

- المبحث الأول : ماهية البنوك الإسلامية.
- المبحث الثاني : ماهية إدارة المخاطر البنكية.
- المبحث الثالث : الدراسات السابقة والقيمة العلمية المضافة.

المبحث الأول: عموميات حول البنوك الإسلامية والتمويل بالمربحة

خلال هذا المبحث سنتطرق بشكل عام ونظري إلى ماهية المصارف الإسلامية وماهية المربحة المصرفية حيث سنعرض أولاً مفهوم المصارف الإسلامية، خصائصها، وأهدافها، ثم بعدها نعرض مفهوم المربحة المصرفية، مشروعيتها وأنواعها.

المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية

من خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على مفهوم البنوك الإسلامية وخصائصها وأهدافها.

الفرع الأول: تعريف البنوك الإسلامية

عرفت المصرف الإسلامية بتعريفات متعددة تختلف من حيث الشكل وتتفق من حيث المضمون و من تلك تعريفات ما يلي:

- البنوك الإسلامية هي مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي وتحقيق العدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي¹.
- البنوك الإسلامية هي أجهزة مالية تستهدف التنمية وتعمل في إطار الشريعة الإسلامية وتلتزم بكل قيم أخلاقية التي جاء بها مختلف الشرائع السماوية وتسعى إلى تصحيح وضيفة رأس المال في المجتمع الإسلامي، وهي أجهزة تنموية اجتماعية مالية، من حيث أنها تقوم بما تقوم به من وظائف في تسيير المعاملات وتنموية من حيث أنها تضع نفسها في خدمة المجتمع².
- وتعرف المصارف الإسلامية على أنها مؤسسات مالية ذات رسالة اقتصادية واجتماعية ودينية، تهدف إلى تحقيق نفع عام لمجتمع إسلامي قائم على أسس أخلاقي وإنساني، واقتصادي، وهي مؤسسات لا تهدف إلى الربح كما في المصارف الربوية، وإنما تستهدف تحقيق قيمة تربوية واقتصادية عليا³.
- يعرف البنك الإسلامي على أنه مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة⁴.

1 - محمد محمد الأمين ابه، صيغ التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية بدائل لطرق التمويل في البنوك التقليدية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 01، جوان 2022، ص 284

2- مسدور فارس، التمويل الإسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار همومة، الجزائر، 2007، ص 80

3 - زهير المصباح، حمزة فرحات، المصارف الإسلامية : مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص 17.

4 - الجغنوني محمد محمود، البنوك الإسلامية : أحكام، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص 109.

- البنك الاسلامي مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الاسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الاسلامي ،تحقيق عدالة التوزيع ، ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية¹ .
- من خلال التعريفات السابقة للبنوك الاسلامية يمكن تعريف البنك الاسلامي على انه مؤسسة مالية نقدية تقوم بأعمال والخدمات المالية وجذب الموارد المالية وتوظيفها فعلا لتحقيق اقصى عائد منها بما يحقق اهداف لتنمية الاقتصادية والاجتماعية في اطار احكام الشريعة الاسلامية .

الفرع الثاني: خصائص البنوك الاسلامية

تتميز البنوك الاسلامية مجموعة من الخصائص تميزها عن البنوك أخرى من اهم هذه الخصائص ما يلي²:

- عدم التعامل بالفوائد الربوية اخذا وعطاء: ان أول ما يميز المصرف الاسلامي من غيره من المصارف التقليدية وتجارية هو الامتناع و استبعاد كافة المعاملات غير شرعية من اعماله وخاصة نظام الفوائد الربوية ،وبذلك ينسجم البنك الاسلامي البيئة المسلمة للمجتمع الاسلامي ولا يتناقض معها . ان الأساس الذي تقوم عليه البنوك الاسلامية في اسقاط الفوائد الربوية من معاملا ،هو الاسلام قد حرم الربا، و تستعيز البنوك الاسلامية عن اسلوب الفائدة بأسلوب المشاركة والذي يقوم على توزيع مخاطر العمليات الاستثمارية بين الاطراف (الممول وطالب التمويل) .
- الطابع العقائدي: المصارف الاسلامية هي جزء من النظام الاقتصادي الاسلامي ،وباعتبار ان الدين الاسلامي جاء منظما لجميع الحياة البشرية الروحية والخلقية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فان تخضع (المصارف الاسلامية) للمبادئ والقيم الاسلامية التي تقوم على اساس ان المال مال الله، وان الانسان مستخلف فيه ،ويترتب على هذه الخاصية ان تتحرى مصارف الاسلامية توجيهات الدينية في جميع اعمالها .
- الاستثمارات في المشاريع الحلال: تولى البنوك التقليدية اهتماما قليلا بالانعكاسات الاخلاقية لنشاطات التي تمويلها. في مقابل ذلك يعمل كافة الوكلاء الاقتصاديون في نظام الاسلامي في اطار من القيم الاخلاقية المنبثقة من الاسلام، وليس ثمة استثناء بالنسبة للبنوك، فهي لا تستطيع ان تمويل اي مشروع يتناقض مع نظام القيم الاخلاقية الاسلامية. فهي لا تقوم مثلا بتمويل للخمر او اية أنشطة يحرمها الاسلام وتسبب ضررا للمجتمع . ان اعتماد البنك الاسلامي للصيغ المشتركة العادلة التي تقوم على التعاون بين

1 - شهاب أحمد سعيد العزيمي ،إدارة البنوك الاسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ،2012، ص 11.

3- سليمان ناصر، عبد الحميد، بوشمة، متطلبات تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر، مجلة الباحث: جامعة ورقلة، الجزائر،

المجلد 07، العدد 07، 2009_2010، ص 309

صاحب رأس المال وطالب التمويل في حالة الربح والخسارة، تجعل نشاطه مميزاً عن نظام الربوي الذي يسعى إلى طلب أعلى سعر الفائدة ممكن، دون مراعاة الطبيعة المشروعات التي توظف فيها الأموال إن كانت نافعة للإنسان أم ضارة، في حين تخضع لقواعد الحلال والحرام في الإسلام كل ما يقوم فيه البنك الإسلامي من النشاطات، والتي تهدف في مجملها إلى تلبية حاجات المجتمع السياسية وتحقيق مصالحه العليا.

- ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: إن للمال وظيفة اجتماعية، لذلك كان الاهتمام بنواحي الاجتماعية أصلاً من أصول هذا الدين، إذ إن البنك الإسلامي و باعتباره مؤسسة اقتصادية مصرفية اجتماعية، فإنه يقوم بتعبئة المدخرات من الأفراد و المؤسسات و الاستثمار في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي، خدمة المصالح المجتمع ومن هنا يكون ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية أي إن البنك الإسلامي من وراء توظيفه لأمواله لا يهتم فقط بالحصول على العوائد، وإنما يتعدى ذلك إلى اهتمامه بالعائد الاجتماعي.

- التركيز على الانتاجية مقارنة بالتركيز على الملاءة المالية المقترض: في نظام المصرفي التقليدي من بينهم البنك هو استرجاع قروضه مع الفوائد في الوقت المحدد، ولذا فإن الاعتبار الغالب ومدى قدرة المقترض على الوفاء بالدين، أما في نظام تقاسم الربح و الخسارة أي النظام الإسلامي فإن البنك يتلقى عائداً فقط إذا نجح المشروع وحقق ربح، وبتالي فإن البنك الإسلامي يهتم أكثر بسلامة المشروع، أضف إلى ذلك أن التمويل في هذا الأخير يكون مرتبطاً بالاقتصاد الحقيقي المنتج للثروات (سلع و الخدمات) عكس ما هو سائد لدى البنوك الربوية (التقليدية)، التي تقوم غالباً بتمويل أصول وهمية كالمضاربة على العقود و المشتقات¹.

- بنوك متعددة الوظائف: فهي تلعب دور البنوك التجارية، بنوك الأعمال للاستثمار وبنوك التنمية، إذا لا ينحصر نشاطها في العمليات المصرفية قصيرة الأجل كالبنوك التجارية وعلى الأجل المتوسطة والطويلة كالبنوك الغير تجارية².

¹- سليمان ناصر، مرجع نفسه، ص 307.

² - عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008_2009، ص 12.

الفرع الثالث: اهداف البنوك الاسلامية

هناك اهداف خاصة بالبنوك الاسلامية يمكن اجمالها في النحو التالي:¹

- تجميع اقصى قدر ممكن من الموارد المالية: من خلال بجمع المدخرات الموجودة لدى الافراد والجهات المختلفة في المجتمع ،سواء كانت هذه المدخرات مرتبطة بعدم الاستخدام المؤقت لها لعدم الحاجة لمثل هذا الاستخدام من قبل اصحابها ،او تلك المرتبطة بعدم الاستخدام الدائم الذي يستمر لفترة طويلة والذي يمثل اكتناز للموارد وعدم استخدامها ومن ثم عدم انتفاع منها خلال فترة عدم الاستخدام وبالتالي فان هدف البنوك الاسلامية هو تجميع اكبر قدر من الموارد والمدخرات هذه وبما يتيح تحقيق الانتفاع منها باستخدامها في تمويل المشاريع الاقتصادية .
- تحقيق الربح: وهو أهم الاولويات وبدونه لا تستطيع البنوك الاسلامية الاستمرار او البقاء بل ولن تحقق أهدافها الاخرى اذا ان الربح لا يهم فقط حمله الاسهم باعتبار يعد حافز أساسيا لديهم للاحتفاظ بأسهمهم او التخلص منها ،بل يهم المودعين لأنه يحقق لهم الضمان لودائعهم ،وتقديم خدمات مصرفية مناسبة لهم بإضافة الى ان ربح البنك يهم المجتمع ككل الآن في ذلك أكبر تأمين لوجود البنك واستمرار خدماته .
- الحكمة والأمان في التصرف بأموال: وذلك من خلال تنويع الاستثمارات وتقليل المخاطر والاحتفاظ بمعدلات سيولة ملائمة لمواجهة الظروف .
- الاستمرارية والنمو : اي تنمية الموارد الذاتية للبنك من خلال رفع رأس المال والأرباح المحتجزة والاحتياطات ،بالإضافة الى تنمية الموارد الخارجية .
- تقديم الخدمات الاجتماعية: والتي تسهم في خدمة المجتمع ،وتطوره وتلبية الاحتياجات الاجتماعية من خلال الاسهام في تمويل المشروعات والنشاطات التي تحقق النفع الاجتماعي العام ،وخدمة افراده وبالذات الأكثر حاجة منهم أيا لأقل دخلا من القروض الحسنة ومن خلال الاسهام بجميع اموال الزكاة وغيرها واستخدامها في الأوجه المخصصة لها وللمحتاجين اليها وبالشكل الذي يتطابق مع قواعد الشريعة الاسلامية².
- تحقيق الرفاهية الاقتصادية والعمالة الكاملة ،ومعدل أمثل للنمو الاقتصادي مع تحقق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والتوزيع المنصف للدخل والثروة والاستقرار في القيمة الحقيقية للنقود مع تجميع المدخرات

1 - العسالي جمال ،وسويسي طه عبد الرحمان ،البنوك الاسلامية : قراءة في المبادئ والاسس واساليب التمويل ،المجلة العلمية التابعة لجامعة زيان عاشور ،جامعة الجلفة ،العدد غير مذكور ،ص 255 .

2 - العسالي جمال ،مرجع نفسه ،ص 256 .

- الكافية لاستخدامها وحسن توظيفها ،وتقديم جميع الخدمات المتوقعة من النظام المصرفي على النحو الفعال

1 .

المطلب الثاني: مفهوم عقد المراجعة

تعد المراجعة أحد أشهر الصيغ المستعملة في التمويل لدى البنوك الإسلامية وهذا راجع لخصائص التي يتمتع بها العقد ولسهولة اجراءاته ،وتنوعها من خلال هذا المطلب سنعرض مفهوم المراجعة وشروطه وأنواعها.

الفرع الاول : تعريف المراجعة

تعتبر المراجعة من الصيغ الأكثر تداولاً في المصارف الإسلامية ،الانها تشمل مختلف المجالات الحياة وأكثر المتداولين لهذه الصيغة اصحاب الدخل المتوسط ،هذا راجع لخصائص التي يتمتع بها العقد ولسهولة اجراءاته.

1- المراجعة لغة : من الربح ،جاء في معجم مقاييس اللغة أن مادة (الربح) أصل واحد ،يدل على شف في

مبايعة . فنقول ربح فلان في بيعه يربح ،إذا استشف وتجارة رابحة :اي يربح فيها ويقال ربح وربح².

- أن يشتري الشيء بمائة ،ثم يقول : بعثك ما اشتريت ،ربح درهم بكل عشرة³

2- المراجعة اصطلاحاً : لا تختلف تعريفات الفقهاء لبيع المراجعة عن المعنى اللغوي لها وان اختلفت في

الالفاظ الدالة ،ومن هذه التعريفات :

- عرفها الاستاذ الزرقا بانها (بيع ما ملكه الانسان برأس ماله مع ربح محدد)⁴.

- وعرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية مراجعة بأنها: بيع سلعة بثمن الثمن الذي

اشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه بنسبة من الثمن او المبلغ المقطوع سواء دفعت من دون

وعد سابق وهي المراجعة العادية (البسيطة) او دفعت بناء على وعد بالشراء الراغب في الحصول على

سلعة من طريق المؤسسة وهي المراجعة المصرفية او(المراجعة المركبة)⁵.

3-تعريف المراجعة :

1 - احمد شعبان محمد علي ،السياسات النقدية والمصرفية للبنك المركزي في اطار نظام المصرفي الاسلامي ،دار التعليم الجامعي لطباعة والنشر وتوزيع ،الاسكندرية ،2013 ،ص 36 .

2 - أبن فارس ،معجم مقاييس اللغة ،ج2، ص474 .

3 - أحمد الشرباصي ،معجم الاقتصاد الإسلامي ،دار الجيل ،1998 ،ص 415 .

4 - محمد علي السرطاوي ،الضوابط المعيارية لصيغ الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية ،دار الفكر ،الطبعة الاولى ،2015 ،ص 38 .

5 - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ،المعايير الشرعية ،المنامة : البحرين 1437هـ ،ص 203 .

- هي عملية بيع السلعة بنفس الثمن الذي تم شراؤها به مع إضافة ربح سواء بنسبة محددة من الثمن أو بمبلغ محدد¹.
- هي بيع السلعة بالثمن الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم لها ،أو هو البيع بمثل الثمن الأول مع زيادة ربح².

الفرع الثاني: أنواع المراجعة

يمكن تقسيم بيع المراجعة وحسب طبيعة عملية المراجعة الى ما يلي :³

1. بيع المراجعة البسيطة : هذا النوع من البيوع هو الذي يشترط فيه ان يكون المبيع مملوك للبائع وتمارس البنوك الاسلامية هذا النوع من البيوع عن طريق شركاتها التابعة او عن طريق الشركات التي يدخل فيها البنك مع عملائه وتتمثل شروط هذا النوع من المراجعة في الاتي :

- علم المشتري بثمن الأول
- علم المشتري (العميل) والبائع (البنك) بالربح
- ان يكون رأس المال من المثليات كالمكيلات والموزونات والعدييات ويلحق برأس المالك كل نفقة معتادة في عرف اتجار بأنها في رأس المال .
- ألا تكون المراجعة في بيع الاموال الربوية بجنسها ،فإذا اشترى المكيل او الموزون بجنسه مثلاً فلا يجوز له ان يبيعه مراجعة الان المراجعة بيع بالثمن الاول مع زيادة والزيادة في بيع الأموال الربوية بجنسها يكون ربا ،اما إذا اختلف الجنس فلا مانع من المراجعة يدا بيد.

2. بيع المراجعة للأمر بالشراء : هذا النوع الثاني من بيع المراجعة وظهر ليتوافق عقد المراجعة العادية مع العمل المصرفي ويقصد به اتفاق تباع بموجبه المؤسسة المالية الاسلامية للعميل بسعر التكلفة اضافة الى هامش ربح متفق عليه أصلاً من نوع معين ثم شراءه وحيازته من قبل مؤسسة المالية الاسلامية بناء على وعد (غير ملزم) بالشراء من العميل . والفرق الاساسي بين هذا النوع من المراجعة وبيع مراجعة الاول هو ملكية السلعة المبيع للبائع

1 - معهد الدراسات المصرفية ، المراجعة ، مجلة إضاءات ، العدد 03 ، الكويت ، مارس 2019 ، ص 01

2 - عبد الله بن راضي المعيدي الشمري ، أحكام عقود التمويل في الفقه الإسلامي ، دار كنوز إشبيلية للنشر والتوزيع ، الرياض ، السعودية ، 1438 ، ص 106

3 - عبد الكريم أحمد قندوز ، عقود التمويل الاسلامي دراسة حالة ، صندوق النقد العربي ، ابوظبي ، 2019 ، ص 52_53 .

(البنك) وقت التفاوض. ففي الأول يشترط الامتلاك ،بينما في النوع الثاني فإن البائع (المأمور أو البنك) لا يمتلك السلعة وقت التفاوض والاتفاق المبدئي.

وقد جاء تعريف بيع المراجعة للأمر بالشراء في قانون المصرف الاسلامي بما يلي

(قيام المصرف بتنفيذ طلب المتعاقد معه على أساس شراء الأول ما يطلبه الثاني بالنقد الذي يدفعه المصرف كليا او جزئيا وذلك في مقابل التزام الطالب بشراء ما أمر به وحسب الربح المتفق عليه عند الابتداء).

مراجعة الامر بالشراء هو البيع الذي يتفاوض بشأنه الطرفان ،او اكثر ويتواعدون على تنفيذ هذا التفاوض الذي يطلب بمقتضاه الامر من المأمور شراء سلعة لنفسه ،ويعد لأمر بالشراء المأمور بشرائها منه وتربحه فيها ،على انه يعقد بها يعد تملك المأمور للسلعة وهذا البيع قد يكون مع عدم الالتزام للأمر بالشراء أو مع الالتزام به ،وان يبيع المراجعة المركبة هو قيام المصرف بتنفيذ طلب المتعاقد معه على اساس شراء الاول ما يطلبه بشراء من أمر به ،وحسب الربح المتفق عليه عند الابتداء ¹ .

3.المراجعة المصرفية : هي عملية بين طرفين اولهما البنك الاسلامي صاحب رأس المال (الممول) والطرف الآخر وهو المشتري ،ويسمى المراجيح ،حيث يطلب العميل (المراجيح) من البنك ،شراء سلعة معينة موجودة بالأسواق ،ويحدد جميع اوصافها وسعرها ،ثم يقوم البنك بشراء سلعة معينة موجودة بالأسواق ،ويحدد جميع او صافها وسعرها ،ثم يقوم البنك بشرائها من مصدرها الأصلي ويملكها ثم يقوم ببيعها الى العميل المراجيح بسعر جديد عبارة عن سعر السلعة الأصلي مضاف اليه عائد المراجعة ² .

الفرع الثالث : مشروعية وشروط المراجعة

مشروعية المراجعة :

بيع المراجعة مشروعة بالكتاب والسنة تتضح وبيان ذلك كالآتي :

1.من القرآن الكريم منها قول الله تعالى :

- ((واحل الله البيع وحرم الربا))³ .

1 - اخلاص باتر هاشم النجار ،المصارف الاسلامية ،جامعة البصرة كلية الادارة والاقتصاد ، دار الايام ، ص 108 .

2 - احمد شعبان محمد علي ،مرجع سبق ذكره ، ص 79 .

3 - سورة البقرة ، الآية : 275 .

- ((يا أيها الذين ءامنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم))¹ .
- ((وشروه بثمن بخس دراهم معدودة وكانوا فيه من الزاهدين))². فهذه الآيات دلت بعمومها على جواز البيع، وبيع المربحة داخل في هذا العموم بلا ريب .

2. من السنة النبوية :

- أما من السنة فمنها ما رواه عبد الله عنهما أن النبي محمد صلى الله عليه وسلم ((أي الكسب أطيب ؟ فقل: عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور)). فالحديث نص على مشروعية البيع بعمومه وشموله وهو ما يدل على جواز عقد المربحة في البيوع .

والمربحة هي بيع بتراضي بين العاقلين، فكان دليل شرعية البيع مطلقا بشروط المعلومة هو دليل جواز المربحة .

شروط المربحة :

لبيع المربحة شروط لابد من توفرها حتى يكون العقد صحيحا، نذكر أهمها :³

- العلم بالثمن الأول : اي يجب على البائع ان يبين للمشتري أثناء مجلس العقد الثمن الذي اشترت به السلعة (رأس المال)، بما فيه جميع تكاليف السلعة .
- العلم بالربح : اي ان يكون الربح معلوما، لانه بعض ثمن، والعلم بالثمن شرط في صحة البيوع .
- ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلا بجنسه من أموال الربا: ومثال ذلك شراء بضاعة بجنسها (قمح بقمح، ذهب بذهب ... الخ)، فلا يجوز في هذه الحالة بيعها بجنسها مربحة لأن الزيادة في هذه الحالة ربا بدون شك.
- أن يكون العقد الأول صحيحا : فإذا كان فاسدا لا يجوز بيع المربحة في هذه الحالة، لأن المربحة بيع بثلث الأول مع زيادة الربح، إذ لا يجوز البيع بقيمة الشيء، فالثمن هو الشيء المتفق عليه والمحدد في العقد، أما القيمة فهي ثمن المثل أو ما يقدره الخبراء وليست محددة في العقد

1 - سورة النساء، الآية : 29.

2 - سورة يوسف، الآية 20 .

3 - سفيان أسلم، وعبد الوهاب عبادات (2021). واقع بيع المربحة للأمر بشراء وتطبيقاتها في الجزائر : دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مجلة الاقتصاد الجديد، ص 64 .

- أن يكون رأس المال من المثليات : يقصد به المال المماثل الأجزاء (كالمكيلات ،الموزونات ،العدييات المتقاربة .. الخ) ، فإذا كان قيميا (أي لا مثيل له) كالعروض فلا يجوز بيعه مرابحة .¹

المبحث الثاني : ماهية ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية

لقد اهتم الفكر الإداري المعاصر بالمخاطر التي تتعرض لها المؤسسات بصفة عامة والمؤسسات المالية بصفة خاصة ،ويبرز هذا الاهتمام من خلال الإسهامات النظرية التي قدمها المفكرون في هذا الشأن في إطار ما يسمى بنظرية إدارة المخاطر التي تنتمي الى الفكر المالي .

ومن هذا المنطق فقد وجب على هذه البنوك أن تعمل على تكييف مختلف الآليات التي يقدمها الاطار الفكري لإدارة المخاطر مع خصوصية عملها بما يتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية وهو امر متاح في رحاب الفكر المالي الإسلامي .

المطلب الاول : تعريف المخاطر البنكية

من خلال هذا المطلب سنتعرف على إدارة المخاطر البنكية .

الفرع الاول : تعريف المخاطر البنكية

الخطر هو أمر محتمل الوقوع ، وينجم عنه أضرار تمس المؤسسات والأفراد والاقتصاد ككل ،لذا توجب وجود استراتيجيات ومراحل لقياس الخطر وإدارته وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا المطلب .

1.تعريف الخطر:

يعرف الخطر على انه حالة طارئة غير متتبا بها على نشاط المؤسسة ،بحيث تؤثر على نتائجها المحاسبية ،وعلى العموم يمكن القول ان الخطر هو عبارة عن حدث او مجموعة من الحوادث التي يكون لتصادفها أثر سلبي على نتائج البنك .²

2.تعريف إدارة المخاطر البنكية :

- يقصد بإدارة المخاطر البنكية بأنها مجموعة من الأساليب العلمية التي يجب أخذها في الحسبان عند اتخاذ أي قرار لمواجهة أي خطر وذلك من أجل تقليل الخسائر ومنعها .³

¹ - مرجع نفسه ص 65 .

² - عز الدين نشاء ونبيل بهورسي ،أيوب صكري ، المخاطر البنكية واشكالية تسيرها وطرق علاجها والحد منها ،المجلد 03 ،العدد 02 ،2023 ،ص 81 .

³ - خالد وهيب الداوي ،إدارة المخاطر المالية ،دار الميسرة للنشر والتوزيع ،الأردن ،الطبعة الأولى ،2009،ص 26.

- كما تعرف على أنها استخدام سياسات وإجراءات للتعرف والتحليل والتقييم والمراقبة بهدف التقليل من آثار المخاطر على المؤسسة¹.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا القول أن إدارة المخاطر هي نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المتوقعة وتحديداتها وقياسها وتحديد آثارها على المصرف وأعماله ووضع خطط أساليب لمواجهتها ومحاولة تجنبها والسيطرة عليها .

الفرع الثاني : مصادر المخاطر في البنوك الإسلامية

يمكن تصنيف مصادر المخاطر في البنوك الإسلامية حسب ارتباطها بالعوامل المسبب لها كما يلي

- المخاطر تتعلق بالعوامل الداخلية للبنك

- المخاطر المتعلقة بالعوامل الخارجية

- المخاطر المتعلقة بطبيعة العقد

1. المخاطر المتعلقة بالعوامل الداخلية للبنك:

- نوعية الموارد البشرية المتاحة : إن الطبيعة المميزة للعمل المصرفي الإسلامي تتطلب موارد بشرية ذات كفاءة عالية تجمع بين المعرفة الشرعية والخبرة المصرفية ،وهي المصادر النابعة من البيئة الداخلة للبنك ،وعدم توفرها يوقع البنك في مخاطر عدة أهمها² :

- مخاطر انخفاض ربحية البنوك الإسلامية أو انخفاض مستوى الخدمة .

- مخاطر عدم القدرة على تطوير العمل المصرفي الاسلامي

- مخاطر انعدام الثقة بالبنوك الإسلامية

- مخاطر مصدرها محاكاة البنوك التقليدية : تلجأ البنوك الإسلامية إلى محاكات البنوك التقليدية في مجال جذب الأموال واستخدامها ،الأمر الذي يوقعها في مخاطر تشرك فيها مع نظيرتها التقليدية بالإضافة إلى المخاطر التي تنفرد بها .

1. المخاطر المتعلقة بالعوامل الخارجية للبنك:

وهي المخاطر التي تأتي من البيئة الخارجية للبنك وتتمثل في:

¹ - موسى شقيري وآخرون ،إدارة المخاطر ،دار الميسرة للنشر والتوزيع ، الأردن ،الطبعة الأولى ،2012 ،ص 30.

² - بوسعيد محمد عبد الكريم ،إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية : دراسة تطبيقية حول فاعلية إدارة المخاطر على مستوى بنك البركة الجزائري 1999-2015 ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية ،جامعة أبي بكر بالقايد تلمسان ،السنة الجامعية 2019-2020 ، ص 40 .

مخاطر مصدرها المتعاملون المستثمرون : ان طبيعة الممينة للعمل المصرفي الإسلامي تتطلب موارد بشرية ذات كفاءة عالية تجمع بين المعرفة الشرعية والخبرة المصرفية ،وهي المصادر النابعة من البيئة الداخلية للبنك ،وعدم توفرها يوقع البنك في مخاطر عدة أهمها :

- مخاطر تنشأ بسبب عدم توفر مواصفات الأخلاقية في العمل .
- مخاطر تنشأ بسبب عدم توفر الكفاءة الإدارية والفنية والخبرة العملية لدى المستثمر .
- مخاطر تنشأ بسبب عدم سلامة مركز المالي للعميل .

مخاطر مرتبطة بالأنظمة والقوانين السائدة : إن الأنظمة والقوانين السائدة التي تحكم العمل المصرفي صممت في مجملها لخدمة البنوك التقليدية ،الأمر الذي جعل البنوك تتعرض لمخاطر ناتجة عن عدم ملائمة هذه التعليمات وطبيعة العمل المصرفي الإسلامي ،تختلف هذه المخاطر من بنك لآخر بحسب القوانين السائدة في البلد .

2.المخاطر المتعلقة بطبيعة العقد¹:

- مرحلة صياغة العقد : قبل التفصيل في وجهة نظر هذا الرأي لابد من تحديد مفهوم صيغة العقد والتي يقصد بها كل ما صدر من المتعاقدين دالا على توجيه إرادتهما الباطنة لإنشاء العقد وإبرامه ويعبر عنها بالإيجاب والقبول ،حيث يرى أصحاب هذا الرأي أن المخاطر ترجع إلى صيغة الاحتمالية للعقد ،أي نتيجة بروز عيوب في إحكام صياغة العقد تؤدي إلى ضياع بعض الحقوق الاحد طرفي العقد .

- مرحلة تنفيذ العقد وحال المتعاقدين : ترجع وجهة نظر هذا الرأي المخاطر إلى طرفي العقد فهما المصدر الاساسي لنشأة أي خطر ،ويرجع أسباب الوقوع في مثل هذا النوع من المخاطر إلى :

- اختلاف حول ترجمة المعلومات إلى توقعات حول القيمة نتيجة ضعف الرشد الاقتصادي للطرفين ،ويشمل الغلط العفوي أو استقراء الخاطئ للمعلومات في تفسيرها ما يؤدي إلى دراسة جدوى بعيدة عما سيكون عليه الواقع في المستقبل .

- استغلال أحد الطرفين العقد لوضعية الآخر كما هو حال البنوك الاسلامي مع بعض عملاء ومماطلتهم في رد الدين مستغلين في ذلك عدم قدرة البنوك الإسلامية على مطالبتهم بالزيادة نتيجة تأخرهم في الوفاء بدينهم وذلك بسبب فلسفة عملها ،إضافة إلى أن إجراءات التقاضي واللجوء إلى القضاء تستغرق وقتا طويلا ،ما يسبب ضرر وخسارة نتيجة عدم الالتزام بأجال الاستدانة المتفق عليها .

- ظروف سوقية طارئة مستقبلية : حسب هذا الرأي ،يمكن مصدر الخطر في عدم اليقين الذي يلف المستقبل مما قد ينتج عنه آثار ضارة تلحق بالمتعاقدين دون أن يكون لأي طرف دخل فيها وذلك نتيجة لتغير أحد متغيرات

1 - بختي عمارية ،(2019) ،إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية : دراسة مقارنة بين بنك دبي الإسلامي ومصرف السلام الجزائر للفترة 2011-2016 ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر 3 ، ص 88-89 .

السوق بما يؤثر على المناخ الاقتصادي كانهخفاض القدرة الشرائية أو ظهور تكنولوجيا جديدة أو اتساع رقعة المنافسة بانضمام منافسين جدد ذوي كفاءة.

الفرع الثالث : أنواع المخاطر في البنوك الإسلامية

تتعرض البنوك الإسلامية الى نوعين من المخاطر ،مخاطر تشترك فيها مع نظيرتها التقليدية التي تنتج حسب طبيعة عمل البنوك ،ومخاطر تتفرد بها نتيجة خصوصية عملها

1.مخاطر مالية : تتمثل المخاطر المالية في مجموعة من المخاطر نذكر منها ما يلي ¹:

- **مخاطر الائتمان** : تكون مخاطر الائتمان في صورة مخاطر تسوية أو مدفوعات تنشأ عندما يكون على أحد أطراف الصفقة أن يدفع نقودا أو أن يسلم ما يقابلها من أصول ونقود ،مما يعرضه لخسارة محتملة ،وفي حالة صياغة المشاركة في الأرباح (المضاربة ، المشاركة) تأتي مخاطر الائتمان في صورة عدم قيام الشريك بسداد نصيب البنك عند حلول أجله ،وقد تنشأ هذه المشكلة نتيجة تباين المعلومات عندما لا يكون لدى البنوك المعلومات الكافية عن الأرباح الحقيقية لمنشآت الأعمال التي جاء تمويلها ،وبما أن عقود المربحة هي عقود المتاجرة تنشأ المخاطر الائتمانية في صورة مخاطر الطرف الآخر وهو المستفيد من التمويل والذي تعتبر أدائه في تجارته ربما بسبب عوامل خارجية عامة وليست خاصة به .

- **مخاطر السيولة** : كما هو معلوم فإن القروض بفوائد لا يجوز التعامل بها في الشريعة الإسلامية ولذلك فإن البنوك الإسلامية لا تستطيع ان تقترض أموالا لمقابلة متطلبات السيولة ،و إضافة لذلك لا تسمح الشريعة الإسلامية ببيع الديون إلا بقيمتها الاسمية ولهذا لا يتوفر للمصارف الإسلامية خيار جلب موارد مالية ببيع أصول تقوم على الدين .

- **مخاطر السوق** : وهي الخسائر الناتجة عن حركات المعاكسة في أسعار ومعدلات السوق المالي (أسعار الاصول ومعدلات العائد) . وعليه فإن مخاطر السوق من المخاطر التي تنتج عن حركة اتجاهات الصعود والنزول التي تطرأ على الأسواق العوامل اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية وتنشأ مخاطر السوق في البنوك الإسلامية عن التقلبات التي تلحق بأسعار السلع والخدمات و الاوراق المالية وأسعار العملات ².

2.مخاطر غير مالية : تتمثل المخاطر الغير مالية في مجموعة من المخاطر نذكر منها ما يلي ³:

1 - بن علي بلعزوز ، عبد الكريم قندوز ، عبد الرزاق حبار (2012) ، إدارة المخاطر: إدارة المخاطر ، للمشتقات المالية ، الهندسة المالية ، عمان ، الاردن ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، ص 353-354 .

2 - بوسعيد محمد عبد الكريم ، مرجع سابق ، ص 45 .

3 - بوسعيد محمد عبد الكريم ، بن بوزيان محمد ، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية : دراسة حالة بنك البركة الجزائري ، جامعة تلمسان ، المجلد 06 ، العدد 01 ، (2019) ، ص 220-221 .

- **المخاطر التشغيلية** : وهي مخاطر عرفت لها لجنة بازل للرقابة المصرفية على أنها : مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية .

- **المخاطر القانونية** : تقع هذه المخاطر في حالة انتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة خاصة تلك المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال ،أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق و الالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية .

- **المخاطر السياسية** : وهي المخاطر الناتجة عن القوانين و التشريعات الصادرة من الدولة أو السلطات الحكومية ،كفرض الضرائب ،تغير السياسات النقدية أو التمويلية وغيرها ،كما تنجم المخاطر السياسية من الاضطرابات والمقاطعات والتأمين والعولمة ..إلخ .

- **مخاطر تقلبات أسعار الصرف** : وهي ناتجة عن تقلبات أسعار بيع وشراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية ،في حالة امتلاك البنك لموجودات مقومة بالعملات الأجنبية ،خاصة في الفترات التي تشهد فيها أسواق العملات تقلبات حادة ،حيث يتطلب وجود رأس مال مطلوب لتغطية مخاطر أسعار الصرف بالضافة الى الذهب ¹.

المطلب الثاني : ادوات إدارة المخاطر البنكية في البنوك الإسلامية

الفرع الأول : أهداف إدارة المخاطر

من خلال الدور التي تلعبه إدارة المخاطر في التقليل من المخاطر البنكية والعمل على وضع خطط وإستراتيجيات نجد انها دائما تسعى الى تحقيق الكثر من الاهداف نلخصها فيما يلي : ²

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح كل الأطراف ذات المصلحة في المنشأة .
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة والأعمال التي ترتبط بأصول المنشأة كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار .
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلى جميع مستويات ،وتقويم إدارة المنشأة ،والعمليات التي تقوم بها يوميا .
- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية .

¹ - بوعمامة علي ،زايد مراد ،المخاطر البنكية و إدارتها في الانظمة المحلية والدولية ، مجلة الاقتصاد الجديد ،المجلد 2 ،العدد 15 ،2016، ص 248 .

² - بن علي بلعزوز و آخرون ،مرجع سابق ، ص 68-69 .

أهداف أخرى لإدارة المخاطر :

وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي :

- تقليل القلق : ويقصد بذلك تقليل التوتر الذي قد يسيطر على أعضاء إدارة المؤسسة ككل وليس فقط مديرو المخاطر ، وذلك نتيجة لوجود حالة عدم التأكد المصاحبة للمخاطر ، وتقليل هذا القلق والتوتر يؤدي إلى تحسين أداء إدارة ككل لأن سيطرة القلق والتوتر على مسيري المؤسسة يقلل من تركيزهم ويؤدي إلى صرف جهودهم عن أهداف أكثر أهمية للمؤسسة .
- المسؤولية الاجتماعية : يقصد بالمسؤولية الاجتماعية أن المؤسسة تضع ضمن مجموعة أهدافها أن تساهم في خدمة المجتمع ، وتقوم في سبيل ذلك بمجموعة من النشاطات ، وتتفق في سبيل ذلك مبالغ نقدية تخرج من ذمتها المالية ، وهو ما يعتبر بالمعيار الاقتصادي خسائر على عاتق المؤسسة ، لكن هذه الأموال التي تصرفها المؤسسة سوف تعود عليها بالنفع على المدينين المتوسط والطويل ، وتساهم إدارة المخاطر في تحقيق هدف المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات من خلال إسهامها في التقليل من المخاطر التي قد تسبب متاعب مالية لهذه المؤسسة مما قد يؤدي إلى إفلاسها ، كما أن وجود إدارة المخاطر في المؤسسة يمكنها من تقادي الكثير من الخسائر وبالتالي الحفاظ على أدائها المالي مما يساعدها على أداء دورها الاجتماعي بشكل جيد .¹

الفرع الثاني: أدوات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية

توجد هناك العديد من الأدوات والوسائل لإدارة المصرفية ويعود ذلك لتنوع المخاطر التي تتعرض لها ، بسبب زيادة وتطور المخاطر باستمرار وفق تطور النشاط المصرفي الإسلامي وتنوعه لهذا يبق على إدارة المخاطر العمل المستمر ، لإيجاد وسائل جديدة تتناسب مع المخاطر التي تظهر أثناء الممارسة المصرفية ولهذا سنقدم أهم الأدوات التي يستعملها المصرف الإسلامي في إدارته للمخاطر في ما يلي :

¹ - عمران بوبرب ، تطوير آليات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية : دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية جدة للفترة 2015-2019 ، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2021، 3-2020 ، ص 166 .

1. تنوع الأتمان والاستثمار : من بين الوسائل والأساليب الهامة لإدارة المخاطر الائتمانية هي التنوع على مستوى المربحة على محفظة الاستثمار¹:

تنوع مخاطر الائتمان ونظرية ماركوتز :

- تحليل المحفظة وفق الأنشطة الاقتصادية التي تنتمي إليها التسهيلات القائمة والتي تم منحها للعملاء .
- تحليل المحفظة وفق أجال التسهيلات الممنوحة (قصيرة، متوسطة، طويلة)
- تحليل المحفظة وفق حجم العملاء (صغير، كبير)
- تحليل المحفظة وفق نوع العملاء الممنوح بها التسهيلات (بإعداد المراكز المالية للبنك وفق عملية رئيسية معينة).

2. تنوع محفظة الاستثمار :

إلى جانب تنوع مخاطر الأتمان تلجأ إدارة الائتمان إلى تنوع محفظتها الاستثمارية وهو ما يعرف بأسلوب التنوع البسيط ويتمحور تصور ماركوتز في تنوع محفظة الاستثمار في ظل بعدين رئيسيين :

- الأول : معدل العائد على الأصول .
- الثاني : التغير المتوقع على هذا العائد استناد الى مقياس الانحراف المعياري للعائد .

ففي حالة تكوين محفظة استثمارية مكونة من أصلين أو أكثر لوجود علاقة ارتباط تام بينهم، وبواسطة مقياس الانحراف المعياري تحدد مستوى مخاطر أقل نسبيا مما لو كانت علاقة الارتباط تامة أو كبيرة . فنظرية التنوع تهدف إلى تكوين محفظة استثمارية كفؤة بمدلول العائد والمخاطر، ففي ظل أكبر مستوى عائد ممكن يقابله مستوى معين من المخاطر فما خطر استثمار معين تنخفض وتقل كلما زاد تنوع محفظة الاستثمار .

3. توظيف الكفاءات المؤهلة والمؤمنة برسالة المصرف الإسلامي :

قد لا يولي بعض القائمين على المصارف الإسلامية الى هذا العنصر أهمية كبيرة وتكتفي بتوظيف عاملين قد يحملون مؤهلات ولكنها غير مؤمنة برسالة المصرف الإسلامي وليست متحمسة لإنجاحه، وهو ما يضعف

¹ - مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مداخله مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول : الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والحكومة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009، ص 11 .

الاكتشاف المبكر للمخاطر وبالتالي التحوط ضدها أيضا بوسائل شرعية مما يخلق انسجاما بين العاملين بالمصرف ورسالته ويخلق تقاليد متميزة عن البنوك التقليدية في جذب أصحاب الودائع، كما أن التوظيف يجب أن يخضع لمعايير الكفاءة ويمر بمراحل الاكتساب للكفاءات ثم تقويتها بالتدريب والتكوين وأخيرا يجب أن يخضع لمعايير الكفاءة ويمر بمراحل الاكتساب للكفاءات ثم تقويتها بالتدريب والتكوين وأخير يجب المحافظة عليها بالتحفيز¹.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة والقيمة العلمية المضافة

نعرض في هذا المبحث أهم الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة مقسمة الى دراسات محلية وأخرى دراسات أجنبية مع ترتيبها وفق التسلسل الزمني .

المطلب الأول : الدراسات المحلية

- دراسة خلف الله بن يوسف ،معاش قويدر 2021 مقال بعنوان : التحوط وإدارة المخاطر الأتمان والتمويل الاسلامي في البنوك الاسلامية (2014-2017)، مجلة الدفاتر الاقتصادية ،جامعة الجلفة ، مجلد 12، العدد 02 ،ص 34-46 .

هدفت هذه الدراسة الى تحليل كيفية إدارة مخاطر الأتمان في البنوك الاسلامية مع التركيز على صيغ التمويل الاسلامي خاصة المربحة ،باعتبارها أكثر الصيغ استخداما في البنوك الاسلامية . وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي ودراسة حالة بنك السلام الجزائري توصلت الدراسة على ان البنوك الاسلامية أكثر كفاءة واستخداما لأساليب تخفيف مخاطر الأتمان رغم تعدد المخاطر والتحديات التي تتميز بها البنوك الاسلامية عن نظيرتها التقليدية .

- دراسة عمران بوريب(2021) ،تطوير آليات إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية ، أطروحة دكتوراه بعنوان : تطوير آليات إدارة المخاطر في البنوك الاسلامية :دراسة حالة البنك الإسلامي جدة للفترة (2015-2019)،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،كلية علوم التسيير ،تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة ،جامعة الجزائر 03 .

هدفت هذه الدراسة الى تقييم مدى فاعلية أدوات إدارة المخاطر المعتمدة في المصارف الاسلامية مع مناقشة وتحليل مختلف السياسات والاستراتيجيات والتقنيات والادوات التي يستخدمها هذا البنك الاسلامي التنموي الدولي .

وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي ودراسة حالة البنك الاسلامي للتنمية جدة ،توصلت اليه الدراسة ان البنوك الاسلامية ،تنوع المحافظ التمويلية واعتماد على صيغ التمويل الاسلامي ، الى انها لاتزال تواجد

¹ - بوسيدة محمد عبد الكريم ، مرجع سابق ، 81 .

بعض التحديات المتعلقة بضعف أدوات التحوط وصعوبة قياس بعض المخاطر مقارنة بالبنوك التقليدية ، مما يستدعي تطوير أدوات أكثر كفاءة لتعزيز إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية .

- صبرينة بن عطاء الله (2010-2023) ، أطروحة دكتوراه بعنوان : صيغ التمويل الاسلامي ودورها في تقليل المخاطر المالية ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه كلية علوم التسيير ،تخصص إدارة مالية ، جامعة الجزائر 03

هدفت هذه الدراسة الى معرفة مدى توفر المتطلبات نجاح الصيرفة الاسلامية بالجزائر، وطرق التحول من البنوك التقليدية للإسلامية ،واعتبارها كبديل حقيقي لكثير من الراغبين بها ومواكبة الذهنيات والمعتقدات الإسلامية لتحقيق أرباح حقيقية للرفع من اقتصاد البلاد.

و باستخدام المنهج الوصفي التحليلي ودراسة حالة بنك السلام بالجزائر ،توصلت الدراسة على أن صيغ التمويل الاسلامي خصوصا المراجعة ،ساهمت بشكل فعال في تقليل المخاطر المالية مقارنة بالتمويل التقليدي ،كما بينت أن تنوع صيغ التمويل يعزز من استقرار البنك ويقلل من التعرض لمخاطر التعثر .

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية

- دراسة بن علي بلعزوز ،عبد الكريم قندوز ،عبد الرزاق حبار،(2013) ،كتاب بعنوان : " إدارة المخاطر :المشتقات المالية والهندسة المالية ،مؤسسة الوارق للنشر والتوزيع بالأردن.

هدفت الدراسة الى إبراز أهمية إدارة المخاطر في تحسين الأداء المالي ،والتقليل من الخسائر المحتملة ،مع التركيز على دور المشتقات المالية والهندسة المالية كأدوات حديثة للتحوط وإدارة المخاطر .

وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي ،من خلال عرض المفاهيم الأساسية الادارة المخاطر . وتوصلت الدراسة الى ان استخدام الأدوات المالية الحديثة (المشتقات المالية) يساهم بشكل فعال في التحوط وتقليل الخسائر ،كما أكدت على ضرورة تطوير أنظمة رقابية فعالة وتعزيز الكفاءات البشرية في مجال إدارة المخاطر لضمان تطبيق سليم لهذه الأدوات .

- دراسة تركي محجم الفواز ،حسام علي داود ،ياسر أحمد عربيات ، بعنوان : "إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الأردن " ، 2016 ،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية ،كلية الاقتصاد والادارة جامعة القصيم

هدفت الدراسة الى مقارنة عمليات إدارة مخاطر الائتمان بين البنوك التقليدية والإسلامية في الأردن . وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدمت الدراسة 180 استبانة شملت إدارات الائتمان ل 13 بنكا تجاريا و3 بنوك إسلامية في الأردن .

توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية والتقليدية في فهم وإدراك مخاطر الائتمان وتقييم وتحليل تلك المخاطر ،كما أن البنوك الإسلامية أكثر كفاءة في تقييم مخاطر الائتمان وتحليلها من البنوك التقليدية .

المطلب الثالث : القيمة العلمية المضافة

تشترك الدراسات السابقة مع موضوع دراستنا في الجانب النظري في الكثير من المحاور المرتبطة بموضوع قيد الدراسة، وتختلف عنها من حيث التركيز على تسليط الضوء على مخاطر المراجعة في بنك البركة في الجزائر كدراسة محلية والآليات التي يتخذها بنك البركة لمواجهة المخاطر وهو ما يمثل القيمة العلمية المضافة في هذه الدراسة.

خلاصة الفصل الأول :

بعد الوقوف على اهم المفاهيم الاساسية المرتبطة بالجانب النظري للبنوك الاسلامية و صيغة التمويل بالمرابحة والمخاطر التي تواجهها في البنوك الإسلامية في هذا الفصل نستنتج بأن المؤسسات المصرفية الإسلامية لا تتوقف عند مجرد الابتعاد عن سعر الفائدة واستبداله بهامش الربحية، بل هو نظام مالي ومصرفي إسلامي متكامل يركز على الوساطة المالية التي تجمع بين الأصول الحقيقية لا الوهمية كما هو الحال في النظم المالية التقليدية، كما يعتمد أيضا على مبدأ المشاركة القائمة في الربح والخسارة، وفي مقدمتها أسلوب المrabحة المصرفية أو أسلوب المrabحة للأمر بالشراء كما يسميه البعض. إن هذه الصيغة رغم كفاءتها التمويلية تضع المصرف أمام حزمة معقدة من المخاطر، لتبرز إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية كضرورة حتمية وليس مجرد خيار تنظيمي.

الفصل الثاني: ادارة مخاطر التمويل

بالمربحة في بنك البركة وكالة

سكيدة

المبحث الأول : واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تعتبر الظروف الاقتصادية التي يعيشها العالم اليوم من بين الاسباب الهامة التي دفعت بالدول العربية والاوربية منها إلى تبني الصيرفة الإسلامية والجزائر تعتبر من هذه الدول التي سعت لتفعيل الصيرفة الإسلامية في بنوكها وتعتبر الأولى كونها دولة مسلمة . وقد بدأت تجربة الجزائر مع الصيرفة الإسلامية فعليا في عام 1991 ،أي بعد أشهر قليلة من صدور قانون النقد والقرض 90-10 ،والذي اعتبر من الإصلاحات الأساسية التي مست النظام المصرفي الجزائري .

المطلب الأول :انفتاح المنظومة البنكية الجزائرية على الصيرفة الإسلامية

يمكن القول إن المنظومة البنكية الجزائرية قد شهدت انفتاحا تدريجيا على الصيرفة الإسلامية ،وذلك في ظل التطورات القانونية والتنظيمية التي عرفها القانون البنكي ،من خلال إصدار جملة من النصوص التشريعية والتنظيمية التي سمحت بإنشاء بنوك إسلامية .

الفرع الأول : الصيرفة الإسلامية في الجزائر – كفكرة -

تعود فكرة إنشاء مصرف إسلامي في الجزائر إلى عام 1928م ،حين دعا الشيخ " إبراهيم أبو اليقظان " رجال المسلمين الجزائريين إلى تأسيس مصرف يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ،حيث كتب في هذا الشأن مقالة موسومة بـ " حاجة الجزائر إلى مصرف أهلي " ونشرت هذه المقالة في صحيفة " وادي مزاب " يوم 11 محرم 1347هـ الموافق لـ 29 يونيو 1928 ،ولقد لقيت هذه الدعوة صدى استجابة كبيرة من طرف أغنياء الجزائر القاطنين بعاصمة الجزائر ،فقدموا ملفا كاملا لإنشاء مصرف إسلامي وأطلق عليه اسم " البنك الإسلامي الجزائري " وهو ما يؤكد أن الجهة المخولة لها بمنح تراخيص لإنشاء مؤسسات القرض لم تعارض هذه الفكرة في بداية الأمر وأنها طلبت منهم تكوين الملف كاملا ،لكن في النهاية الاحتلال الفرنسي رفض هذه الفكرة خصوصا وفي تلك الفترة كان المستعمر يستعد للاحتفال بالذكرى المئوية لاحتلال الجزائر . إذن يمكن القول أن " الشيخ إبراهيم أبو اليقظان " كان أول من نادى بفكرة الصيرفة الإسلامية في الجزائر وعن إمكانية تأسيس مصرف إسلامي في الجزائر في أواخر عشرينات القرن الماضي ، لكن الفكرة لم تجسد على أرض الواقع في تلك الفترة والسبب لا يعود لاعتبارات قانونية أو مالية إنما لدواعي سياسية من قبل المستعمر الفرنسي¹ .

1 - بن زكاة سليمة ،شرون عز الدين ،"واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر - دراسة تحليلية تقييمية " ،مجلة الباحث الاقتصادي ،المجلد 10 ،العدد 02 ،جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة ، الجزائر ، 2022 ،ص 294 .

الفرع الثاني : التطور القانوني في مجال الصيرفة الاسلامية

وسنتطرق من خلاله لدراسة النصوص التشريعية وكذا التنظيمية التي فتحت المجال لظهور الصيرفة الإسلامية في الجزائر وذلك كما يلي :

1. النصوص التشريعية

ممارسة النشاط البنكي في الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض (القانون 90-10) كان حكرا على البنوك العامة فقط أي البنوك التي يكون رأس مالها ملكا للدولة أو أحد مؤسساتها ،وإلى غاية 1990 ظلت جميع البنوك في الجزائر ملكا للدولة ،لكن وبعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 عرف النظام البنكي الجزائري توجهها نحو فتح المجال أمام القطاع الخاص لإنشاء البنوك رأس مال خاص ،وكان من أحد أبرز نتائج هذا التوجه الجديد إنشاء أول بنك إسلامي في الجزائر وهو بنك البركة ¹.

إن القانون 90-10 كان انعكاسا لتحولات سياسية واقتصادية واسعة عرفت الجزائر ،هدفه إعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية وإبراز دور النقد والسياسة النقدية ،ونتج عنه نظام تتميز فيه البنوك عن المؤسسات المالية الأخرى ، وعن البنك المركزي الذي يمثل السلطة النقدية ،حيث أعيد لهذا الأخير كل صلاحياته في تسيير النقد والائتمان مع منحه استقلالية واسعة ،كما أعيد للبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها اعاوناء اقتصادية مستقلة ،كما حول القانون السلطة التقليدية إلى مجلس النقد والقرض وهو نفسه مجلس إدارة البنك الجزائري ،فهذا الأخير يتمتع بصلاحيات واسعة في مجال النقد والقرض ،ويترأسه محافظ بنك الجزائر ،وللمجلس الحق في إصدار الأنظمة المتعلقة بالنقد وشروط إنشاء البنوك والمؤسسات المالية وذلك تدعيما للنظام المالي والنقدي لمسايرة اقتصاد السوق .

ولأن القانون نص صراحة على منح رخص إنشاء البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية والأجنبية أو الاكتتاب في رأس مال البنوك الوطنية القائمة بهدف إحداث منافسة حقيقة بين البنوك لتحسين خدمات القطاع المصرفي فقد كان من أهم نتائجه إنشاء أول بنك إسلامي خاص في الجزائر وهو بنك البركة ،ومما تجب الإشارة إليه أن العمل بقانون النقد والقرض القانون 90-10 استمر إلى غاية صدور الأمر 03-11 والذي ألغى كليا القانون 90-10 ،حيث تضمن قواعد التنظيم البنكي بما في ذلك تحديد الجهات المكلفة بتنظيم المهنة البنكية وهي بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض واللجنة المصرفية .

¹ - مهداوي حنان ،الصيرفة الاسلامية في الجزائر من المنظور القانوني ،مجلة الفكر القانوني والسياسي ،المجلد 05 ، العدد 02 ، 2021 ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 ، ص 139.

2. النصوص التنظيمية

يعرف القانون البنكي في مجال الصيرفة الإسلامية نظامين صادرين عن مجلس النقد والقرض في إطار اختصاصاته كسلطة نقدية وهما النظام 02-18 والنظام 02-20 .

- النظام 02-18 المتعلق بالمالية التشاركية

يعتبر هذا النظام من أهم الانظمة التي تناولت تنظيم وتأطير نشاط الصيرفة الإسلامية وعملياتها التمويلية في الجزائر، وبيان ذلك كما يلي¹:

يهدف النظام 02-18 والمتضمن تحديد قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية التي لا يترتب عنها تحصيل من طرف البنوك والمؤسسات المالية أول إطار قانوني وتنظيمي خاص بالمعاملات المتوافقة مع ضوابط الشريعة الإسلامية ، حيث نص صراحة في:

المادة 01 منه على يهدف هذا النظام إلى تحديد القواعد المطبقة على المنتجات المسماة التشاركية التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد، وبذلك يكون هذا النظام قد أشار لأول مرة إلى إمكانية قيام البنوك بالعمليات المصرفية دون تحصيل للفوائد التي تتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

والعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية هي كل العمليات التي تقوم بها البنوك والمؤسسات التي تندرج ضمن العمليات المذكورة في المواد من 66 إلى 69 من الأمر 03-11 المؤرخة في 27 جمادى الثانية عام 1424 والمتمثلة في عمليات تلقي الأموال (الودائع) وعمليات توظيف الأموال والتمويل والاستثمار التي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد فوائد وتخص هذه العمليات على الخصوص فئات المنتجات الآتية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، الاستصناع ، السلم ، وكذا الودائع في حساب الاستثمار، ويتعين على البنك أو المؤسسة المالية المعتمدة الناشطة الراغبة في تقديم منتجات مالية تشاركية تقديم معلومات وافية دعما لطلب الترخيص المسبق من بنك الجزائر منها :

بطاقة وصفية للمنتج، رأي مسؤول المطابقة للبنك أو المؤسسة المالية، الإجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية الإدارية والمالية لشباك المالية التشاركية عن باقي أنشطة البنك أو المؤسسة المالية".

ويقصد بشباك المالية التشاركية دائرة ضمن بنك معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تتمح حصريا خدمات ومنتجات الصيرفة التشاركية، ويتمثل الإجراء الواجب اتباعه لضمان الاستقلالية في الفصل المحاسبي بين شباك المالية

¹ - وزارة المالية، بنك الجزائر ،نظام رقم 18-02 المؤرخ في 04 نوفمبر 2018 ،المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 73، الجزائر، 2018، ص 21.

التشاركية والأنشطة الأخرى للبنك أو المؤسسة المالية من خلال استقلالية حسابات الزبائن ضمن شبك المالية التشاركية عن باقي حسابات زبائنهم .

كما يتعين على البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة وبعد حصولها على ترخيص مسبق من بنك الجزائر الحصول على شهادة مطابقة منتجاتها لأحكام الشريعة الإسلامية من طرف هيئة وطنية مؤهلة قانونا لذلك، غير أن النظام لم ينص على الجهة المخولة لإنشاء هذه الهيئة.

إن النظام 02-18 لم يجد طريقه للتطبيق لعدة اعتبارات أهمها التغييرات السياسية التي حصلت وأدت إلى إجراء انتخابات رئاسية نهاية عام 2019، قبل أن يدخل الاقتصاد العالمي في صراع مع وباء كورونا المستجد والذي رافقه انخفاض كبير في أسعار النفط وما صاحبه من آثار في الجانب الاقتصادي للبلاد. غير أن ذلك كله لم يمنع من إصدار النظام 02-20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية¹.

- النظام 02-20 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية

ألغى النظام 02-20 الذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية جميع أحكام النظام 02-18 السالف الذكر ، وتضمن النظام 02-20 تعريف العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية في المادة 02 منه، حيث جاء فيها ما يلي: "تعد في مفهوم هذا النظام تعد عملية بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية ،كل عملية بنكية لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد للفوائد، يجب على هذه العمليات أن تكون مطابقة للأحكام المشار إليها في المواد من 66 إلى 69 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتمم " ومما تجب الإشارة إليه أن النظام 02-20 قد حصر منتجات الصيرفة الإسلامية ولم يذكرها على سبيل المثال كما فعل النظام 02-18 الملغى، حيث جاءت صياغة المادة 04 من النظام 02-20 تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية المنتجات الآتية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الاستصناع ،حسابات الودائع،الودائع في حسابات الاستثمار، والبنوك والمؤسسات المالية التي ترغب في تسويق منتجات الصيرفة الإسلامية يتعين عليها تقديم ملف لبنك الجزائر من أجل طلب الترخيص المسبق .المادة 05 المرابحة هي عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة ،سواء كانت منقولة أو غير منقولة ،يملكها البنك أو المؤسسة المالية ،بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقا ووفقا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين¹.

الفرع الثالث : تجربة العملية للبنوك الإسلامية في الجزائر

¹ - بنك الجزائر ،النظام رقم 20_02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية ،الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،العدد 16 ،الجزائر ،24 مارس 2020 ،ص 33.

تتميز التجربة الجزائرية في البنوك الإسلامية بالحدثة وقلة المشاركين فيها ،ويعتبر بنك البركة أول تجربة لإدخال الصيرفة الإسلامية إلى الساحة النقدية الجزائرية حيث ساهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وذلك من خلال تقديم خدمات متنوعة.

1. بنك البركة الجزائري :

1.1.التعريف ببنك البركة الجزائري :

بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي يفتح أبوابه بالجزائر كشركة مساهمة في إطار قانون النقد والائتمان القانون رقم 10 لسنة 1990 الذي صدر بعد دخول في المرحلة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر. تأسس بتاريخ 20 ماي 1991 وبدأ نشاطه فعليا خلال شهر سبتمبر 1991 برأس مال قدره 500 مليون دج ،ثم رفع هذا المبلغ حسب التنظيم المعمول به حاليا 10 مليار دج سنة 2009 ،ثم الى 15 مليار دج حاليا في انتظار بلوغ الحد الأدنى المطلوب قانونا وهو 20 مليار دج حسب النظام المعمول به حاليا ¹.

هو فرع لمجموعة البركة المصرفية الدولية التي يقع مقرها بالبحرين ولها فروع أخرى في العديد من الدول العالم ،يملك رأسماله مشاركة مع هذه المجموعة بنك الفلاحة والتنمية الريفية البدر الجزائري بالنسبة 44,10 ومجموعة البركة المصرفية الدولية 55,9 وبالتالي فهو بنك مختلط بين القطاعين العام والخاص (الأجنبي) .

1.2.المرحل التطورية لبنك البركة الجزائري

يمكن ابراز أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري فيما يلي²:

- 1991 تأسيس بنك البركة الجزائري
- 1994 الاستقرار والتوازن المالي للبنك
- 2000المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأس مال الخاص في الجزائر
- 2002 إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق خاصة المهنيين والأفراد
- 2006 زيادة ثانية لرأس البنك الى 2,5 مليار دينار جزائري
- 2009 زيادة ثانية لرأسمال البنك 10 مليار دينار جزائري
- 2012 تفعيل أول منظومة بنكية شاملة ومركزية مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية
- 2016 زيادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري

1 - سليمان ناصر ،تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر ،الواقع ولأفاق دراسة تقييمية مختصرة ،مجلة الباحث، جامعة ورقلة ،العدد 04 ، 2006 ، ص 24.

2 - موقع بنك البركة، متاح على الإنترنت، الموقع: <https://www.albaraka-bank.dz/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%83%D8%A9/?lang=ar> تاريخ الاطلاع : 2026/05/01.

- 2017 زيادة ثالثة لرأسمال البنك الى 15 مليار دينار جزائري
- 2018 أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنة السادسة على التوالي حسب تصنيف مجلة

1.3 خدمات بنك البركة الجزائري

يقوم بنك البركة بمجموعة من الأنشطة كغيره من البنوك التقليدية لكنه يلتزم بمبادئ التوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتتمثل مهام بنك البركة الجزائري والتي أظهرتها المادة 3 الفقرات 5 من القانون الأساسي للبنك وهي كالآتي¹

أ- في مجال الخدمات البنكية : تتمثل أهم الأنشطة الرئيسية لبنك البركة الجزائري في مجال الخدمات البنكية

- قبول الودائع النقدية ، فتح الحسابات الجارية ، وحسابات الإبداع المختلفة (حسابات التوفير بسندات الصندوق والودائع الأخرى تأدية قيم الشبكات المحسوبة وتحويل الأموال في الداخل والخارج وغير ذلك من الأعمال المصرفية
- التعامل بالعملات الأجنبية في البيع والشراء على أساس السعر الحاضر دون السعر الأجل وبما يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية القيام بالدراسات الخاصة لحساب المتعاملين مع البنك وتقديم المعلومات والاستشارات المختلفة.
- إدارة الممتلكات وغير ذلك من الموجودات القابلة للإدارة المصرفية وعلى أساس الوكالة بأجر .

ب- في مجال الخدمات الاستثمارية التمويلية :

- تقديم التمويل للمؤسسات والأفراد حسب صيغ التمويل الإسلامية والمتمثلة في المشاركة والمضاربة والمرابحة و والسلم وغيرها.
- امتلاك الأصول المنقولة وغير المنقولة وإعادة بيعها واستثمارها وتأجيرها للمؤسسات نظير أجر معلوم تحصل عليه البنك
- تقديم خدمات التأمين التكافلي الإسلامي ، في شبائيك الوكالات التابعة للبنك .

ج- في مجال الخدمات الاجتماعية : يقدم بنك البركة الجزائري مجموعة من الخدمات الاجتماعية بهدف تنمية المجتمع وتتمثل في:

¹ - سليمان ناصر ،مرجع سابق ،ص23.

- تقديم القرض الحسن للغايات الإنتاجية في مختلف المجالات المساعدة على تمكين المستفيد من القرض لبدء حياته المستقلة أو تحسين مستوى دخله و معيشته.
- إنشاء وإدارة صناديق المخصصة لمختلف الغايات الاجتماعية المعتبرة أو اية أعمال أخرى مما يدخل في عموم الغايات المستهدفة.

2. بنك السلام الجزائري

إن مصرف السلام يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تتبع من المبادئ والقيم الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

مصرف السلام الجزائري هو ثاني مصرف إسلامي يتأسس في الجزائر برأس مال إماراتي، وذلك في 08 / يونيو / جوان 2006 ، وتم اعتماده من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 لبدء العمل خلال شهر أكتوبر من نفس العام، أسس برأس مال مكتب ومدفوع قدره 7.2 مليار دج (أي ما يقارب 100 مليون دولار أمريكي، ثم رفع إلى 10 مليار دج في نهاية سنة 2009، ثم إلى 15 مليار دج حالياً في انتظار بلوغ 20 مليار دج المطلوبة كحد أدنى حسب التنظيم المعمول به حالياً¹

2.1. خصائص مصرف السلام : يعتبر بنك السلام بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، ويتميز بحملة من الخصائص المتوافقة مع متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية، حيث تتمثل هذه الخصائص في :

- **بنك مشاركة :** يعتمد بنك السلام على المبادئ المنصوص عليها في الشريعة الإسلامية، والتي أطرها الفقهاء والمفكرين الإسلاميين ضمن ما يعرف بالنظام المشاركة، ويقوم هذا المصرف باحترام الأحكام الشرعية سواء ما تعلق منها بأنشطة مصرفية واستثمارية والتمويلية، أو ما تعلق منها بعلاقة المودعين والممولين
- **مصرف ناشط في بيئة مصرفية تقليدية :** ينشط بنك السلام في بيئة مصرفية تقليدية مبنية على أسس ربوية مخالفة المبادئ وقيمه و التي أنشئ على ضوئها المتمثلة في التقيد بكل ما شرعه الدين الإسلامي الحنيف في

¹ - موقع مصرف السلام الجزائري، متاح على الانترنت، الموقع: www.alsalamalgeria.com تاريخ الدخول: 2026/5/19

مجال المعاملات المصرفية، وباعتبار كل البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الجزائر تتبع العمل المصرفي التقليدي المخالف لأحكام الشريعة، فإن هذا المصرف يشكل استثناء عن القاعدة العامة للنظام المصرفي.

- **بنك شامل:** بعد بنك السلام بنكا شاملاً لكونه يقوم على فلسفة التنويع في الخدمات التي يقدمها، وذلك بتنويع مصادر التمويل ومجالات الاستثمار في مختلف القطاعات، فهو يقوم بأعمال كل من البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال والبنوك المتخصصة وكل هذا في إطار أحكام الشريعة الإسلامية

2.2. خدمات بنك السلام الجزائري

يقدم بنك السلام خدمات للشركات وأخرى للأفراد، فالأولى تتضمن العمليات المصرفية (الحساب الجاري ودفتر شيكات مجاني، خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي) والتجارة الخارجية (بوالص التحصيل، العمليات المستندية، التعهدات وخطابات الضمان المصرفية) ، وطرق التمويل عن طريق كل من العقود التالية: (عقد المراجعة لأمر بالشراء عقد الإيجار عقد السلم، عقد المضاربة وعقد المشاركة ...) والثانية تتضمن العمليات المصرفية التالية : (الحساب الجاري، دفتر شيكات مجاني وخدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي وحسابات الاستثمار حسابات التوفير وحسابات الاستثمار) والخدمات (بطاقة الدفع الإلكتروني " أمانة " وخزانات الأمانات " أمان) كما يوفر مجموعة من الخدمات المصرفية الأخرى التي تتضمن أجهزة الصراف الآلي والدفع الآلي المنتشرة في العديد من المناطق الحيوية، وخدمات مصرفية عن بعد، وخدمة الإيميل " سوفيت " وخدمة الدفع عبر الأنترنت¹.

منتجات مصرف السلام :

يقترح مصرف السلام الجزائر مجموعة منتجات مبتكرة وفق الصيرفة المعاصرة ويحرص على حسن تقديمها للزبون، وتتمثل في :

¹ - عبد الرزاق بوعيطه، تقييم الدور الاقتصادي لبنك السلام الإسلامي، دراسة مقارنة بين بنك السلام السوداني وبنك السلام الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة البليدة 2، المجلد 12، العدد 02، 2019، ص776 .
abderrezzak.bouaita@univ-bba.dz

- **عملية التمويل :** مصرف السلام الجزائر يمول المشاريع الاستثمارية، وكافة احتياجات العملاء في مجال الاستغلال والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها: المشاركة، المضاربة والإجارة، المرابحة، الإستصناع السلم والبيع بالتقسيط والبيع الأجل... إلخ
- **التجارة الخارجية :** مصرف السلام الجزائر يضمن للزبون تنفيذ تعاملاته التجارية الدولية، حيث يقترح عليه خدمات سريعة وفعالة مثل: وسائل الدفع على المستوى الدولي، العمليات المستندية، التعهدات وخطابات الضمان البنكية.
- **الاستثمار والادخار للمودعين :** مصرف السلام الجزائر يقدم للزبون حلولاً جذابة وآمنة لاستثمار أمواله من خلال : اكتتاب سندات الاستثمار، فتح دفتر التوفير، بطاقة التوفير، حسابات الاستثمار.

المطلب الثاني : متطلبات نجاح الصيرفة الاسلامية في الجزائر

إن انفتاح المنظومة المصرفية الجزائرية على العمل المصرفي الإسلامي سيمكن الجزائر من الاستفادة مما تتيحه البنوك الإسلامية في مختلف المجالات الخاصة، ونظرا للدور والأهمية الكبيرة للبنوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية فإنه يتطلب من السلطات النقدية تهيئة المناخ الملائم لعملها وذلك من خلال عدة متطلبات يمكن تلخيصها فيما يلي¹:

الفرع الأول : تقنين العمل المصرفي

والمقصود بذلك أن تكون أعمال البنوك الإسلامية محكومة بقوانين وتشريعات محددة، صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة، بحيث يتناول قانون خاص كل ما يتعلق بالبنوك الإسلامية من أحكام إنشائها والرقابة عليها، إذ أن عدم سن قوانين في هذا مجال سيؤدي إلى كثير من الإشكالات في الرقابة والإشراف ومعايير المحاسبة والمراجعة، والعلاقة مع مختلف المؤسسات التي تعمل في السوق المصرفية الجزائرية.

كما أن من قانون مصرفي خاص بالبنوك الإسلامية، سيوفر الإطار التشريعي الواضح لتنظيم عملها بما يتفق مع متطلبات الاقتصاد الوطني، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر إيجاد مجموعة من الإجراءات والسياسات أهمها .

- إدراج ملف المصارف الإسلامية ضمن ملفات إصلاح المنظومة المصرفية.

- تشكيل لجنة متخصصة من خبراء شرعيين واقتصاديين وقانونيين ومصرفيين، وتكليفهم بالسهر على إعداد قانون للمصارف الإسلامية.

- دراسة القوانين المنظمة لعمل المصارف الإسلامية في الدول العربية والإسلامية وضرورة الاستفادة منها.

¹ - سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 07، 2009- 2010، ص 311.

- قيام تعاون كامل بين الجهات المعنية هذا الأمر لإنجاحه ، مثل بنك الجزائر وزارة المالية ، جمعية البنوك والمؤسسات المالية ، ثم اخيرا البرلمان والحكومة للمصادقة ولتنفيذ هذا القانون

الفرع الثاني : تنظيم العلاقة مع البنك المركزي

إن الاختلاف والتميز في طبيعة عمل البنوك الإسلامية ، يفرض على البنك المركزي في أي دولة أن يعامل بطريقة خاصة ومتميزة أيضا مع هذه البنوك ، دون أن يعني ذلك خروجها عن دائرة رقابته ، بل المطلوب هو إيجاد واستخدام أدوات وأساليب خاصة لهذه الرقابة تتلاءم وطبيعة عملها ، وتنظيم هذه العلاقة يكون ناتجا بالضرورة عن ما ذكر سابقا من قانون خاص ينظم الإنشاء والرقابة على البنوك الإسلامية ، وبالتالي يمكن للبنك المركزي (بنك الجزائر) في ظل هذا القانون أن ينظم علاقته مع البنوك الإسلامية وفقا لما يلي¹ :

- **نسبة الاحتياطي القانوني** : إن الاحتياطي القانوني الذي يفرضه البنك المركزي على الودائع بالبنوك التجارية ، يهدف إلى التحكم في المعروض النقدي ، إضافة إلى حماية أموال المودعين لدى بنك ، لذا يجب أن تفرض هذه النسبة أساسا على الودائع الجارية لأن فرض هذه النسبة على حسابات الاستثمار لدى البنوك الإسلامية ، يعني عدم استثمار تلك التسمية م من الأموال المخصصة للاحتياطي المطلوب ، مما يتسبب في تحقيق عوائد أفاق المجموع الودائع المستثمرة ، وبالتالي لا يجب إخضاع الحسابات الاستثمارية لدى البنوك الإسلامية النسبة الاحتياطي القانوني أو على الأقل تخفيضها.

- **دور الملجأ الأخير للإقراض** : يمكن للبنك المركزي (بنك الجزائر) أن الي دوره كملجأ أخير للإقراض بالنسبة للبنوك الإسلامية في الجزائر حين مواجهتها لأزمات السيولة كما يلي :

- في حالة القرض البنك الإسلامي المشكلة سيولة ، يمكن للبنك المركزي أن الاسلام له تسهيلات في شكل قروض حسنة ، مقابل امتيازات ينالها البنك المركزي ، كتنازل البنك الإسلامي عن الفوائد الناتجة عن نسبة الاحتياطي القانوني أو ما يفوقها من أموال مودعة (أحيانا)لدى الاول.

- **نسبة السيولة** : إن الغرض من فرض نسبة سيولة معينة على البنوك التجارية للاحتفاظ با ، هو الحيلولة دون تعرض هذه البنوك للأزمات السيولة المفاجئة إن الوجود النسبة السيولة النقدية بالمصارف الإسلامية أهمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد الوطني كعامل تنظيمي وأسامة في الحماية به ، وبالسنية للمصارف الإسلامية لها ، ولكن الأمر يتطلب التميز بين المصارف الإسلامية والتقليدية في مكونات نسبته اليه جولة) ، إذ يجب أن تكون أقل من تلك المفروضة على السوك التقليدية على أساس اختلاف مكونات الأصول المخالفة في البنوك الإسلامية عد من حبتها

¹ - نفس المرجع ، ص 312.

في البنوك التقليدية، إذ أن البنوك الإسلامية مثلاً تقبل الكمبيالات على أساس التحصيل لا الخصم لأنه محرم، كم ما أن من المفترض الا تضمن النسبة السيدات الحكومية أيضا ، بالفائدة

الفرع الثالث : التدريب والتثقيف الشرعي للعاملين في البنوك الاسلامية

اختبار وتعيين الافراد للعمل بالمصارف الإسلامية : تحتاج البنوك الإسلامية إلى¹ :

- موارد بشرية قادرة على جذب للمودعين ، وفهم طبيعة العلاقة التي تربط المودع بالبنك الإسلامي
- عمالة قادرة على تقديم الخدمات المصرفية بالسرعة والجودة الملائمتين وفقاً للمتطلبات الشرعية .
- نوعية من الموارد البشرية قادرة على البحث عن الفرص الاستثمارية الملائمة ، ودراسة جدواها وتقييمها وتنفيذها ،ومتابعتها في إطار الضوابط الشرعية .

تأهيل العاملين بالمصارف الاسلامية :

- التأهيل الفني : يشتمل على العمل المصرفي التقليدي نفسه مع استبعاد كل ما يترتب عليه من فوالة ربوية.
- التأهيل الشرعي : يستوعب صيغ التمويل والاستثمار الشرعية من مرابحة وبيع بالأجل و السلم واستصناع وإجارة ومضاربة ومشاركات الآن العمل المصرفي قائم على وظائف تستند إلى العقود.
- التأهيل الأخلاقي المهني : يشتمل على قواعد السلوك الذاتية المؤثرة في الأداء الوظيفي ، وقواعد السلوك مع أصحاب حقوق الملكية في البنك وأصحاب حسابات الاستثمار والعاملين فيه، وقواعد السلوك مع عملاء البنك.

تدريب العاملين :

ومن ناحية أخرى فإن التدريب والتأهيل الشرعي يجب أن يكون تاماً وشاملاً ، وليس كالتدريب الفني الذي يمكن أن يتدربه العامل تدريجياً حتى يصل إلى مستوى الكفاءة العالية فيه ، ذلك أن التدريب الشرعي يتصل بالأحكام الشرعية التي لا تتجزأ ، فهي إما أن تستوفى فيكون مشروعاً ، أو تنقص فلا يكون مشروعاً . ومن الواضح أن التدريب الشرعي هو المقصود بصفة أساسية ، لأنه هو الذي لم يأخذ حقه من حيث توفير الآليات المستقرة له ، خلافاً لما هو عليه الحال بالنسبة للتدريب الفني.

التقييم المستمر الاداء العاملين :

¹ - شوقي جباري ، شرقي خليل ، إشكالية تأهيل وتدريب الموارد البشرية في المصارف الإسلامية ، مجلة التنظيم والعمل ، العدد 03 ، ص 68-69 .

باعتباره أحد أبعاد تنمية الموارد البشرية بالمؤسسة ، وذلك من خلال قياس مدى معرفة العاملين في المصرف الإسلامي بأحكام الشريعة ولو في خطوطها العريضة وخاصة أولئك الذين يتعاملون مباشرة مع الجمهور ، حيث أن هذه المعرفة لها منافع عدة من بينها سهولة تنفيذ العمليات وسرعتها خاصة إذا مرت على الموظف المختص عمليات مشابهة وأخذ فيها بالرأي الشرعي ، وخلاف ذلك قد يحول التردد بالتنفيذ لعدم المعرفة إلى عرقلة العملية أو التباطؤ في الإنجاز الذي لا يتماشى وطبيعة العمل المصرفي في ظل ظروف المنافسة وتكنولوجيا المعلومات

المطلب الثالث : آفاق البنوك الإسلامية الجزائرية والصعوبات التي تواجهها

الفرع الاول : آفاق البنوك الإسلامية في الجزائر

إن آفاق تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر يمكننا تصورها في ظل المتغيرات الدولية والعولمة كما يلي: إن النجاح والتوسع الهائل الذي شاهده البنوك الإسلامية على المستوى العالمي والتي تجاوز عددها حوالي 200، تجعل الجزائر مرشحة الدخول المزيد من هذه البنوك إليها خاصة منها الشركات الدولية القابضة على غرار مجموعة البركة الدولية وذلك لما تحمله هذه الشركات من خبرة واسعة في الميدان، ولعل أقرها إلى هذا التوقع هي مجموعة دار المال الإسلامي الدولية، بينما المبادرات الداخلية يبقى قيامها ضعيف الاحتمال لافتقارها للحرية الكافية، ولعل ما يشجع ذلك تحقيقه إلى هذا المتحان، والمستفيد الأخير من هذه التجربة هما المواطن والاقتصاد الجزائري

إذا تزايد عدد البنوك الإسلامية في الجزائر سواء كأسماء الجديدة أو الفروع الصوف الصرح إشكالية التعامل مع البنك المركزي بحدّة كثر، وهنا يمكن أن تسنّ قواني خاصة بهذه البنوك على غرار ما حدث في بعض البلدان، وإذا حدث وان أعيد النشاط إلى ما يسمى بالاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية كبنك مركزي إسلامي دولي، فيمكن أن تنقسم الرقابة بينه وبين بنك الجزائر .

الفرع الثاني : الصعوبات التي تواجه البنوك الإسلامية في الجزائر

توجد البنوك الإسلامية على قلتها في الجزائر في بيئة عامة تحمل لها الكثير من الفرص وفي نفس الوقت تشكل لها مصادر للعديد من التحديات والصعوبات ، من أهمها ¹:

- عدم وجود جهة تعمل على توحيد الفتاوي فيما يخص المعاملات التي تقوم بها البنوك الإسلامية الجزائرية والذي أدت إلى تشتيت أفكار المستولين عن إدارة البنك، وهذا راجع إلى مجموعة من المشاكل التي تعاني
- تعدد لأراء الفقهية : حيث أن الأحكام في العقيدة الإسلامية تظهر ثباتا ووضوحا في الآراء، بينما تتميز الأحكام المتعلقة بالمسائل الشرعية بتعدد وتنوع الآراء، ونظرا لاعتماد الفكر الاقتصادي الإسلامي في

¹ - أحمد سليمان حصاونه، المصارف الإسلامية، طبعة الاولى ،عالم الكتاب الحديثة، عمان، 2008، ص 64.

- إصدار الفتاوى على أحكام الشريعة الإسلامية، فقد شهدت المصارف الإسلامية تباينا في الآراء المتعلقة بمختلف المعاملات المصرفية.
- ضعف الرقابة على المصارف الإسلامية : يعد من المعروف أن بنية المصارف التقليدية قائمة على نظام الفائدة، وكذلك تتبع أنظمتها الرقابية وتخضع تلقائيا لرقابة السلطات النقدية، ومع ذلك، يتسبب تطبيق نفس نهج الرقابة على المصارف الإسلامية في ضعف فعاليتها، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى تشويش طبيعتها وأسلوب عملها. يتمثل ذلك في انضمام تلك المصارف إلى نظم الرقابة بشكل اضطراري أو تكيفا مع متطلباتها، مما قد يجعلها في بعض الأحيان تخالف أسسها التأسيسية.
 - هيكل الضريبي غير واقعي : تعاني المؤسسات المالية الإسلامية بشكل عام، والمصارف الإسلامية بشكل خاص، من التحديات في مجال هيكل الضرائب والسياسات المالية في الدول التي تعمل فيها.
 - عدم الانتشار وضعف الشبكة الحالية : تتطلب الأنشطة المصرفية والمالية وجود بنية تحتية توزع جغرافيا بشكل مناسب حتى تكون قادرة على أداء وظائفها بكفاءة وفعالية. يتعين أيضا أن تكون هذه البنية التحتية قادرة على خدمة الجمهور في المناطق التي يتواجد فيها أو التي يرغبون في الحصول على خدمات محددة فيها.
 - عدم وجود سوق مالي إسلامي : تعد وجود سوق مالي إسلامي ضرورة أساسية للتنمية الاستثمارية الصحية، وتواجه المصارف الإسلامية تحديا في عدم توفر أدوات مالية تتمتع بالقدرة التحويلية المطلوبة، مثلما تحظى الأدوات المالية المعتادة في الأسواق المالية بالقدرة على تحويل الأموال القصيرة الأجل إلى استثمارات عند الحاجة.
 - تأخر المدينين الموسرين عن السداد : تعتبر قضية تأخر المدينين الموسرين عن السداد من القضايا التي تواجه كل من المصارف الإسلامية والبنوك غير الإسلامية، حيث يؤدي تأخر المدين في الوفاء بالتزاماته إلى زيادة في الفوائد وبالتالي زيادة في الأرباح للبنك الغير الإسلامي، أما فيما يتعلق بالمصارف الإسلامية، فيعتبر تأخر المدين عائقا يعيق حركتها ويؤثر سلبا على نشاطها، نظرا لتجنب تحصيل الفوائد الربوية والالتزام بمبادئ التمويل الإسلامي¹.
 - الاكتناز الاموال : حيث أن تداول السيولة في الجزائر خارج القنوات الرسمية ويعود ذلك إلى عقلية المجتمع الجزائري الذي يفضل الاحتفاظ بالسيولة النقدية (الاكتناز) دون أن يكون لها عائد على أن يستثمرها في المصارف، بالإضافة إلى فقدان الثقة في الجهاز المصرفي بصفة عامة².

1 - ع. الدين نشاد، أيوب صكري، معوقات عمل المصارف الإسلامية في الجزائر والرقابة الشرعية عليها، بنك البركة نموذجا، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، المجلد 03، العدد 02، 2023، ص 133.

2 - أميرة مرابط، ولردة سعايدية، تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة البصراء للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة قالمة، المجلد 02، العدد 04، (2022)، ص 68.

المبحث الثاني : التمويل بالمرابحة في بنك البركة

يعتبر بنك البركة الجزائري تجربة جديدة ووحيدة ظهرت للوجود بعد صدور قانون 90-10، حيث سمحت بإنشاء البنوك الخاصة ودخول البنوك الأجنبية ومنها بنك البركة الجزائري حيث تحتكر السوق المصرفي الإسلامي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية ويحمل في طياته مجموعة من الأهداف يسعى إلى تحقيقها منذ البداية.

المطلب الاول: بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة

الفرع الاول: تعريف بنك البركة الجزائري وكالة سكيكدة:

هي وكالة تابعة لبنك البركة الجزائري، وهي مؤسسة متوسطة ذات أسهم، ويصنف كبنك اعمال برأس مال قدره 15 مليار دج، وقد تأسس فرع بنك البركة وكالة سكيكدة في 03 ديسمبر 2006، والواقع في شارع 52 مسكن في بني مالك السكن الترقوي (المذبحة سابقا).

أولاً: نشأة بنك البركة سكيكدة

تأسس بنك البركة فرع سكيكدة في 13 ديسمبر 2006، و يعتبر فرع سكيكدة كامتداد لملك البركة الجزائري الذي يعتبر كأول مصرف برأس مال عام وخاص وأنشئ في 20/05/1991 برأس مال 500.000.000 دج، و بدأ مزاوله نشاطه في سبتمبر 1991، وقد ساهم فيه كل من بنك الفلاحة و التنمية الريفية (الجزائر) مجموعة البركة المصرفية (البحرين) في إطار قانون رقم 03-111 المؤرخ في 26/09/2003 وقد اشتهر البنك و توازن في من 1994، وساهم في إنشاء شركة تأمين (البركة والأمان) و صنف في المراتب الأولى من بين البنوك الخاصة سنة 2000، و أعيد توجيه سياسة البنك نحو قطاعات أخرى جديدة في السوق (قطاع المهنيين و الأفراد سنة 2002 و أنشأ شركة عقارية دار البركة برأس مال قدره 1550,000,000 دج سنة 2003، و رفع رأس مال البنك إلى 2500000000 دج معهد البحوث والتدريب في المالية الإسلامية "ميثما" سنة 2015 و في نفس السنة أنشأت شركة الخيارات العقارية " سانك ليمو " برأسمال قدره 15000000 دج¹.

¹ - مصدر البيانات بنك البركة.

ثانيا: وظائف بنك البركة فيما يلي :

وظائف بنك البركة الجزائري (وكالة سكيكدة) بصفة خاصة هي نفس وظائف المصاريف التقليدية مع الالتزام بأحكام الشريعة الاسلامية في البعد الربا الغش وأكل أموال بالباطل¹.

- تحقيق وظائف المؤسسات وفعاليتها في أداء مختلف المالية و التجارية والمصرفية والنقدية والاقتصادية .
- اتباع حاجات الأفراد من السلع وغيرها من الحاجيات حتى يتمكن المتعاملون من الحصول على السلع التي يحتاجونها والتي تتوفر ثمنها لديهم بالموصفات التي يحدونها دون أن تتدخل في ضماناتها إلا بعد تسلمها والاستفادة من التسهيلات التي يقدمها البنك وذلك بدفع ثمنها على شكل أقساط مؤجلة حسب امكانياتها.
- فتح أبواب الإشراف.
- تنشيط التجارة الداخلية والخارجية على أساس شرعي.
- دعم الصناعات الوطنية والقطاعات الاقتصادية المختلفة والزراعات والخدمات حيث يمكن للبنك تمويل أدوات العمل والمعدات الصناعية والزراعية التي تشتري بقصد الأعمال الانتاجية وكذلك المعدات الطبية ما الى البنك من معدات أخرى.

ثالثا: الأهداف

يهدف بنك البركة الجزائري إلى تحقيق مجموعة من الاهداف موضحة فيما يلي:

- تطبيق نظام اقتصادي يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومقتضيات العصر.
- تحقيق ربح خلال استقطاب الموارد و تشغيلها بالطرق الإسلامية.
- توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاعات المختلفة لاسيما تلك القطاعات البعيدة عن أماكن الاستفادة من التسهيلات المعرفية التقليدية.
- تطوير وسائل جنب الأموال و المدخرات وتوجيهها نحو المشاركة في الاستثمار بالأسلوب المصرفي غير ربوي.
- تشجيع الادخار الفردي والمؤسستي و توجيه الموارد نحو الاستثمار.

¹ - مصدر البيانات بنك البركة.

- القيام بكافة الأعمال الاشهارية والتجارية المشروعة مع دعم صغار المستثمرين و الحرفيين.
- انشاء وتطوير نماذج مالية مصرفية منفقة مع الشريعة الإسلامية واستخدام أحدث الطرق والأساليب.
- تطوير أشكال التعاون مع المصارف والمؤسسات الطالبة و الإسلامية في كافة المجالات خاصة في مجال تبادل المعلومات وتطوير افاق الاستثمار وتقديم التمويل اللازم للمشروعات المتفق على جداولها الاقتصادية والاجتماعية .

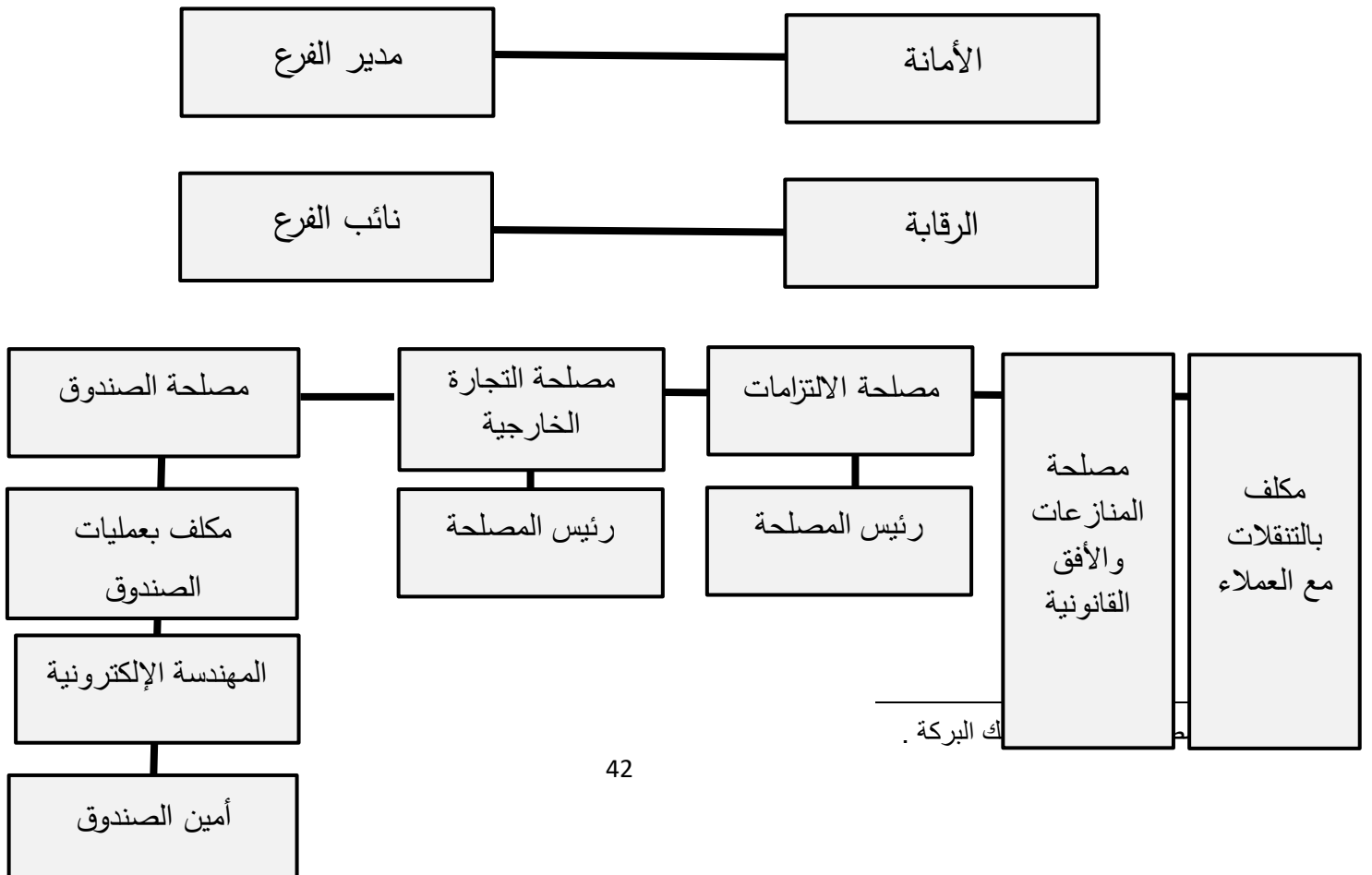
ولتحقيق هذه الأهداف وضع البنك مجموعة من الخطط و الاستراتيجيات وهي كالآتي¹:

- تدقيق وتطوير نظام البنوك.
- التحكم في التكاليف ووضع أدوات تحليل المردودية و تحكيم الأموال الخاصة بالبنك .
- التوسع الأفقي المخطط النشاط .

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك البركة

1. تقديم الهيكل التنظيمي للبنك وشرحه

الشكل رقم (01) : الهيكل التنظيمي للبنك



1- المدير: هو مسؤول الفرع يقوم بما يلي:

- إعطاء التوجيهات والأوامر لمختلف الأقسام بالفرع.
- التأكد من تطبيق النظام والأوامر لمختلف الأقسام بالفرع.
- استقبال العملاء وحل مشاكلهم في حالة وجودها.
- محاولة تطوير البركة.

2- نائب المدير:

- يعتبر اليد الأيمن للمدير وتحت سلطته
- يأخذ مكان المدير في حالة غيابه
- يقوم بتسيير الميزانية والموارد البشرية

3- مصلحة الأمانة:

- استقبال الزبائن وتوجيههم.
- استقبال المكالمات وتحويلها.
- الاطلاع على البريد الإلكتروني للوكالة بصفة عامة والمدير بصفة خاصة إرسال واستقبال البريد.

4- مصلحة الرقابة الدائمة:

- تعتبر هذه المصلحة مصلحة مستقلة ولا نتعامل مع الزبائن وتقوم بما يلي:
- معاودة القابة لجميع العمليات
- مراقبة فتح الحساب والرقابة لجميع التقارير
- تتعامل مباشرة مع مديرية الرقابة الدائمة مع إعلام المدير بذلك.

5- مصلحة المنازعات والشؤون القانونية:

- متابعة العملاء وضمان ضماناتهم نونية تقوم بمعالجتها الهاتف ثم الإنذار وفي حالة وجود مشاكل قانونية مثل حالة وجود تماطل في التسديد تقوم بأعذاره عبر (2.1) ثم حجز ما على المدين لدى الغير ،ثم حجز ما على المدين لدى الغير ثم التوجه للمحكمة في حالة عدم استجابة العميل.

6- مصلحة التجارة الخارجية

- تزويد الزبائن بمختلف المعلومات والمستجدات المختلفة بالتجارة الخارجية:
- السهر المستمر على متابعة الملفات الخاصة بالزبائن.
- تحديد تواريخ كل من الشحن والتفريغ وكل ما يخص العمليات على مستوى الخارج.

7- مصلحة المقاصة:

- مهامها تتم ما بين البنوك والمبالغ التي تقل عن 100 مليون ويتم هذا تقابل جميع المندوبين من أجل تبادل الشيكات

8- مصلحة الصندوق:

- القيام بالتسديدات والتحويلات وضمان دفع وسحب الأموال ومعالجة عمليات الصرف والقيام بتسيير الحسابات¹.

ثانيا: تعريف مصلحة الالتزام

- تعد مصلحة الالتزامات أهم مصالح البنك من حيث المساهمة في رقم أعمال الفرع حيث تقوم بتسيير عمليات التمويل الممنوحة للعملاء على مستوى الفرع.

ثالثا: مهام مصلحة الالتزام

- تسيير حسابات العملاء "فتح الحسابات ومتابعتها "
- دراسة وتسيير طلبات التمويل الخاصة بالعملاء ومتابعتها على مستوى مدبريات التمويل المختصة .
- متابعة تسديد التمويلات الممنوحة للعملاء .
- تقديم الاستشارة للعملاء .

¹ - مصدر البيانات من بنك البركة.

الفرع الثالث: صيغ التمويل الاسلامي المتعامل بها في بنك البركة الجزائري

المعروف أن هناك العديد من صيغ التمويل الإسلامية منها صيغ يتعامل بها بنك البركة الجزائري وأخرى لا يتعامل بها لعدة أسباب¹:

1- صيغ التمويل الاسلامي المتعامل بها في بنك البركة الجزائري:

- صيغة السلم: بدأ بنك البركة الجزائري في استعمال صيغة السلم كأسلوب للتمويل منذ سنة 1993م.
 - صيغة لإجارة: يعتبر أسلوب التمويل بالتأخير من أقدم الأساليب التي اعتمدها بنك البركة الجزائري، ويعتبر بنك البركة الجزائري الرائد في هذا المجال كونه أول مؤسسة مارست عمليات التمويل التأجيلي في الجزائر.
 - صيغة المرابحة: يحتل التمويل بالمرابحة مكانة متميزة بين صيغ التمويل المستعملة من قبل بنك البركة الجزائري حيث قام باعتمادها كأسلوب للتمويل منذ بداية نشاطه واستمر في استعماله إلى اليوم.
 - صيغة الاستصناع: عرف اعتماد عقد الاستصناع لدى بنك البركة الجزائري كأسلوب للتمويل تأخرًا مقارنة مع بقية الصيغ الأخرى، حيث لم يشرع البنك في استعماله إلا في سنة 1999م.
- تلاحظ أن هذه الصيغ تدخل ضمن صيغ البيوع والإجراءات.

تمثل الصيغ غير المتعامل بها في بنك البركة الجزائري في صيغ المشاركات بمختلف أنواعها، وإن عدم تطبيق هذه الصيغ من طرف بنك البركة الجزائري ومن طرف أغلبية البنوك الإسلامية التي تفضل صيغ البيوع خاصة المرابحة لأمر الشراء التي تطبق بنسب كبيرة وهذا بسبب سهولة إجراءات تنفيذها وقصر مدة تطبيقها وضمان عائدها.

المطلب الثاني : اجراءات التمويل بالمرابحة في بنك البركة

الفرع الاول: التمويل بالمرابحة في بنك البركة

تتمثل اجراءات التمويل بالمرابحة في بنك البركة الجزائري فيما يلي :

¹ - كريمة كربوس، وضحة بوخميس، واقع صيغ التمويل الإسلامية في الجزائر، حالة بنك البركة الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، جامعة زيان عاشور بالجلفة، الجزائر، العدد 26، 2012، ص152.

الشكل رقم (02) : التمويل عن طريق المرابحة



المصدر: <https://www.albaraka-bank.dz/wp-content/uploads/2021/09/mourabaha-ar.jpg>

الفرع الثاني: المراحل العملية للتمويل بالمرابحة في بنك البركة

تمر عملية التمويل بالمرابحة في بنك البركة بالمراحل والخطوات الآتية¹:

- 1- اختيار السلعة: يختار العميل العقار أو السلعة (سيارة، أجهزة، إلخ) ويحصل على فاتورة أولية.
- 2- تقديم الطلب: تقديم طلب تمويل موقع إلى أقرب وكالة بنك البركة.
- 3- دراسة الملف: يقوم البنك بدراسة القدرة التمويلية (يجب أن يكون الدخل مستقراً، بحد أدنى 40,000 دج في بعض المنتجات).
- 4- شراء البنك للسلعة: يشتري البنك السلعة من المورد مباشرة (الشراء الأولي).
- 5- توقيع عقد المرابحة: توقيع عقد بيع المرابحة بين البنك والعميل (هامش ربح معلوم وآجال سداد متفق عليها).
- 6- استلام السلعة: يصبح العميل مالكا للسلعة/العقار بعد توقيع العقد.

المطلب الثالث: نسبة تمويلات الأفراد بأسلوب المرابحة في بنك البركة (2021 الى 2025)

¹ - <https://www.albaraka-bank.dz/wp-content/uploads/2021/09/mourabaha-ar.jpg>

من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض نتائج الدراسة التطبيقية وتحليل ومناقشة هذه النتائج خلال الفترة 2021 / 2025 على نحو التالي:

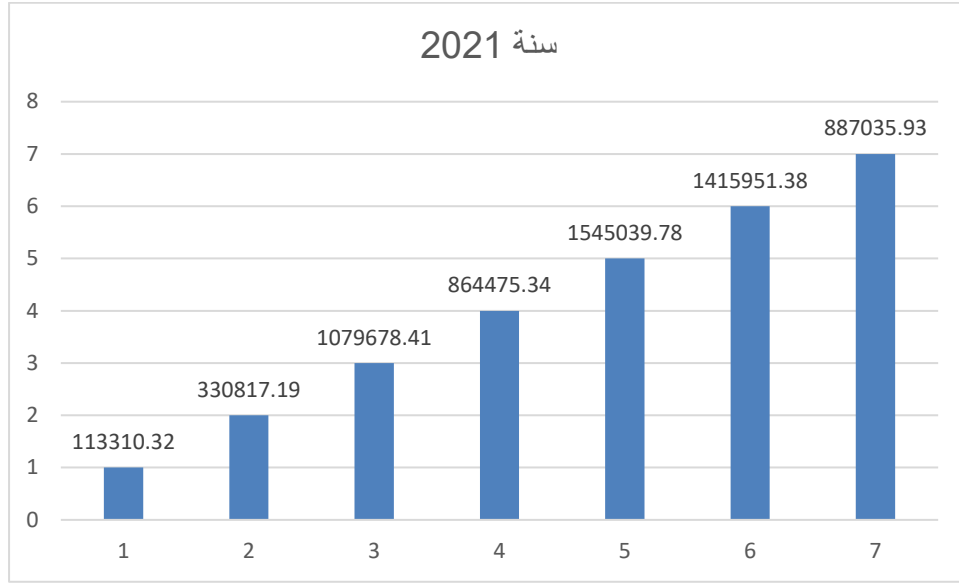
الجدول رقم (01): قائمة تمويلات المرابحة ببنك البركة الجزائري بالدينار (2021)

N°	cif_sub_no	date_opnd	ytd_cv_bal	brief_desc_eng
1	405075	24/08/2021	113 310,32	Mhb véhicule partic.
2	405692	24/08/2021	330 817,19	Mhb véhicule partic.
3	433911	08/10/2021	1 079 678,41	Mhb véhicule partic.
4	432180	06/10/2021	864 475,34	Mhb véhicule partic.
5	395278	15/08/2021	1 545 039,78	Mhb véhicule partic.
6	434410	11/08/2021	1 415 951,38	Mhb véhicule partic.
7	429573	06/10/2021	887 035,93	Mhb véhicule partic.
مجموع سنة 2021			6 236 308,35	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق الممنوحة من بنك البركة .

نلاحظ من خلال الجدول تركيز كلي لبنك البركة على تمويل مرابحة المركبات السياحية، حيث بلغت القيمة الإجمالية للعمليات 6236308.35 دينار جزائري، تم تنفيذ 7 عمليات تمويلية فقط ،نلاحظ تجانسا تاما في نوع المنتج ،حيث كانت جميع العمليات موجهة للاقتناء المركبات السياحية.

الشكل رقم (03): أعمدة بيانية لتطور صيغة المرابحة سنة 2021



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق الممنوحة من البنك.

يوضح العمود البياني لسنة 2021 تفاوتوا واضحا في قيم التمويلات الممنوحة بين مختلف العمليات ،حيث سجلت بعض العمليات مستويات متقاربة ،مما يدل على تنوع القدرة التمويلية للزبائن خلال هذه السنة

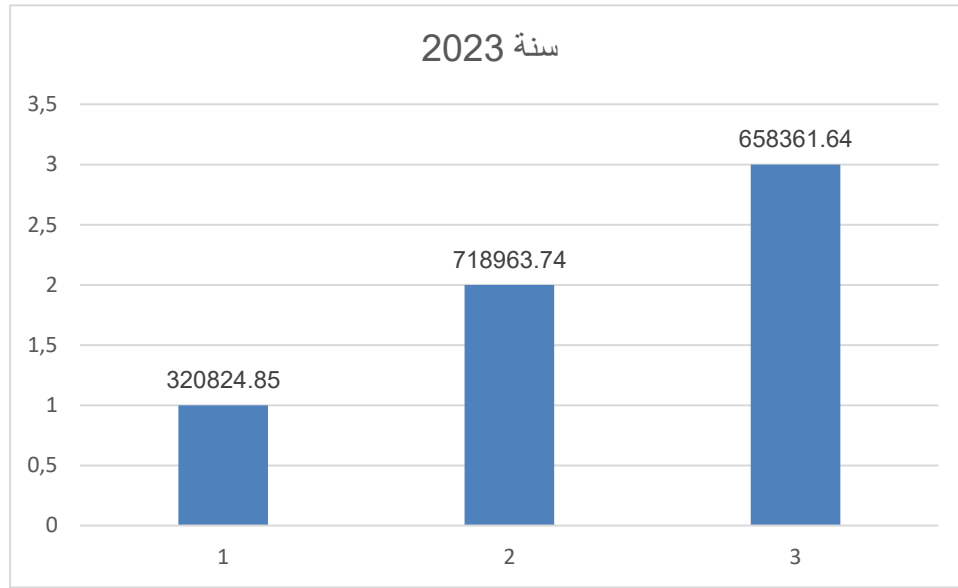
الجدول رقم (02): قائمة تمويلات المرابحة ببنك البركة الجزائري (2023)

N°	cif_sub_no	date_opnd	ytd_cv_bal	brief_desc_eng
1	445066	03/08/2023	320 824,85	Mhb. Consommation
2	447809	09/08/2023	718 963,74	Mhb. consommation
3	444508	25/05/2023	658 361,64	Mhb. consommation
مجموع سنة 2023			1 698 150,23	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق الممنوحة من بنك البركة.

يبين جدول 2023 انخفاض عدد عمليات التمويل مقارنة بسنة 2021،حيث اقتصرت العمليات على ثلاثة تمويلات فقط بقيمة إجمالية بلغت 1698150.23دينار جزائري ،كما نلاحظ أن جميع العمليات كانت موجهة لتمويل الاستهلاك ،وهو ما يعكس تراجعاً نسبياً في حجم التمويلات الممنوحة خلال هذه السنة.

الشكل رقم (04): أعمدة بيانية لتطور صيغة المرابحة سنة 2023.



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق الممنوحة من البنك

يوضح العمود البياني لسنة 2023 محدودية عدد التمويلات مقارنة ببقية السنوات ،حيث تظهر ثلاثة أعمدة فقط بقيم متقاربة نسبيا، مع تسجيل عملية تمويل واحدة بقيمة أعلى من العمليات الاخرى، ويعكس ذلك انخفاض النشاط التمويلي خلال هذه السنة.

الجدول رقم (03): قائمة تمويلات المرابحة ببنك البركة الجزائري (2024)

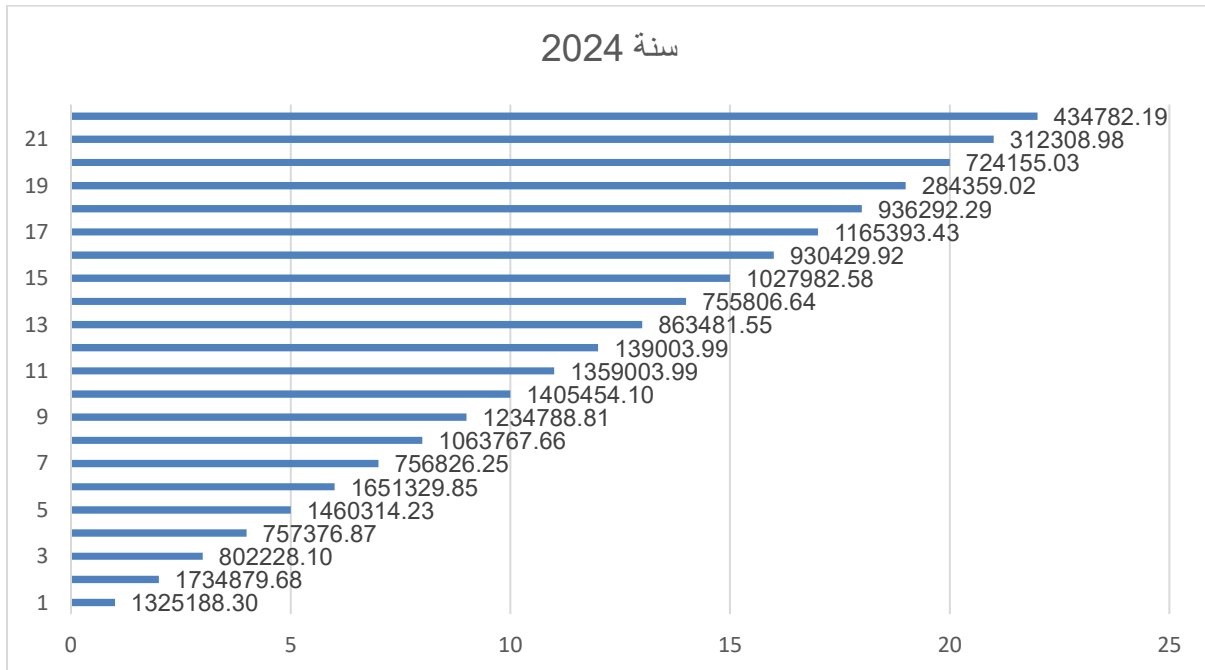
N°	cif_sub_no	date_opnd	ytd_cv_bal	brief_desc_eng
1	432977	12/12/2024	1 325 188,30	Mhb véhicule partic.
2	433405	08/10/2024	1 734 879,68	Mhb véhicule partic.
3	433776	03/09/2024	802 228,10	Mhb véhicule partic.
4	414860	12/11/2024	757 376,87	Mhb véhicule partic.
5	436037	21/10/2024	1 460 314,23	Mhb véhicule partic.
6	436805	12/11/2024	1 651 329,85	Mhb véhicule partic.
7	434390	03/10/2024	756 826,25	Mhb véhicule partic.
8	433288	11/08/2024	1 063 767,66	Mhb véhicule partic.
9	433291	11/08/2024	1 234 788,81	Mhb véhicule partic.
10	429713	26/09/2024	1 405 454,10	Mhb véhicule partic.
11	432181	09/09/2024	1 359 003,99	Mhb véhicule partic.
12	428747	09/09/2024	1 359 003,99	Mhb véhicule partic.
13	433289	08/09/2024	863 481,55	Mhb véhicule partic.
14	429083	03/09/2024	755 806,64	Mhb véhicule partic.

15	429714	29/08/2024	1 027 982,58	Mhb véhicule partic.
16	429686	07/10/2024	930 429,92	Mhb véhicule partic.
17	430774	13/08/2024	1 165 393,43	Mhb véhicule partic.
18	429715	01/08/2024	936 292,29	Mhb véhicule partic.
19	405154	11/11/2024	284 359,02	Mhb véhicule partic.
20	432182	22/10/2024	724 155,03	Mhb véhicule partic.
21	444928	11/12/2024	312 308,98	Mhb. consommation
22	445683	30/09/2024	434 782,19	Mhb. consommation
مجموع سنة 2024			22 344 953,46	

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق الممنوحة من بنك البركة.

يبين جدول 2024 ارتفاعا ملحوظا في حجم التمويلات الممنوحة بصيغة المرابحة ،حيث بلغ اجمالي التمويلات حوالي 22344953.46 دينار جزائري ،ما يمثل تطورا كبيرا مقارنة بالسنوات السابقة كما نلاحظ تنوع العمليات التمويلية بين تمويل السيارات السياحية وتمويل الاستهلاك ،ويعكس هذا الى ارتفاع توسع نشاط البنك وزيادة الطلب على منتجات الصيرفة الاسلامية خلال سنة 2024.

الشكل رقم (05): أعمدة بيانية لتطور صيغة المرابحة سنة 2024.



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق الممنوحة من بنك البركة.

يوضح العمود البياني لسنة 2024 ارتفاعا واضحا في قيم التمويلات مقارنة بالسنوات السابقة ،حيث تتوزع معظم الأعمدة ضمن مستويات مرتفعة نسبيا تجاوزت في أغلبها مليون دينار جزائري

الجدول رقم (04): قائمة تمويلات بالمرابحة ببنك البركة الجزائري (2025).

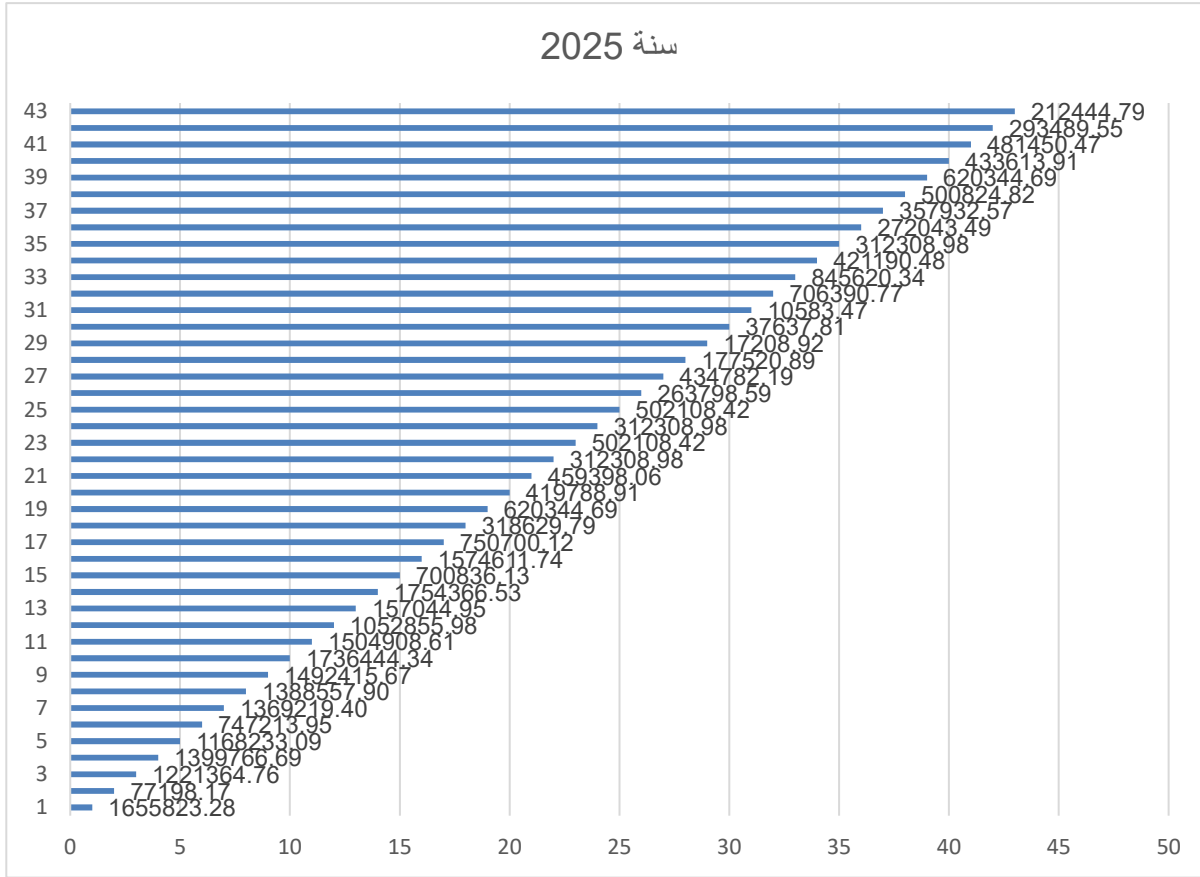
N°	cif_sub_no	date_opnd	ytd_cv_bal	brief_desc_eng
1	434701	06/11/2025	1 511 185,33	Mhb véhicule partic.
2	432660	26/02/2025	1 761 390,13	Mhb véhicule partic.
3	434702	06/11/2025	1 655 823,28	Mhb véhicule partic.
4	404705	06/02/2025	77 198,17	Mhb véhicule partic.
5	434411	26/02/2025	1 221 364,76	Mhb véhicule partic.
6	433610	06/11/2025	1 399 766,69	Mhb véhicule partic.
7	434409	19/06/2025	1 168 233,09	Mhb véhicule partic.
8	434877	29/05/2025	747 213,95	Mhb véhicule partic.
9	436328	06/11/2025	1 369 219,40	Mhb véhicule partic.
10	433399	18/12/2025	1 388 557,90	Mhb véhicule partic.
11	429086	12/08/2025	1 492 415,67	Mhb véhicule partic.
12	432183	11/08/2025	1 736 444,34	Mhb véhicule partic.
13	433592	14/07/2025	1 504 908,61	Mhb véhicule partic.
14	433804	17/06/2025	1 052 855,98	Mhb véhicule partic.
15	442140	26/11/2025	157 044,95	Mhb véhicule partic.
16	433408	24/09/2025	1 754 366,53	Mhb véhicule partic.
17	433450	30/09/2025	700 836,13	Mhb véhicule partic.
18	433769	17/08/2025	1 574 611,74	Mhb véhicule partic.
19	447422	10/11/2025	750 700,12	Mhb. Consommation
20	446408	05/10/2025	318 629,79	Mhb. Consommation
21	445829	15/10/2025	620 344,69	Mhb. Consommation
22	445513	30/09/2025	419 788,91	Mhb. Consommation
23	445685	24/09/2025	459 398,06	Mhb. consommation
24	445504	24/09/2025	312 308,98	Mhb. consommation
25	445498	17/09/2025	502 108,42	Mhb. consommation
26	445066	26/11/2025	263 798,59	Mhb. consommation
27	428042	14/09/2025	434 782,19	Mhb. consommation
28	444928	09/09/2025	177 520,89	Mhb. consommation
29	422204	21/09/2025	17 208,92	Mhb. consommation
30	422210	17/09/2025	37 637,81	Mhb. consommation

31	420183	24/09/2025	10 583,47	Mhb. consommation
32	445255	24/09/2025	706 390,77	Mhb. consommation
33	444955	09/09/2025	845 620,34	Mhb. consommation
34	445509	09/09/2025	421 190,48	Mhb. consommation
35	445502	30/09/2025	312 308,98	Mhb. consommation
36	444643	15/10/2025	272 043,49	Mhb. consommation
37	445681	09/10/2025	357 932,57	Mhb. consommation
38	445684	25/11/2025	500 824,82	Mhb. consommation
39	447366	09/11/2025	620 344,69	Mhb. consommation
40	449167	15/12/2025	433 613,91	Mhb. consommation
41	447716	15/12/2025	481 450,47	Mhb. consommation
42	446411	15/10/2025	293 489,55	Mhb. consommation
43	445687	30/09/2025	212 444,79	Mhb. consommation
مجموع سنة 2025		32 365 881,98		

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على المعطيات الممنوحة من بنك البركة

يبين الجدول مكانة التمويل بالمرابحة في بنك البركة وكالة سكيكدة لسنة 2025، فقد تم تسجيل أعلى قيمة للتمويلات خلال فترة الدراسة، حيث بلغ اجمالي التمويلات حوالي 32365881.98 دينار جزائري ، كما عرفت هذه السنة أكبر عدد من العمليات التمويلية مع استمرار هيمنة تمويل السيارات السياحية الى جانب ارتفاع تمويلات الاستهلاك الأخرى، وهذا يعكس مدى التوسع الكبير لنشاط الصيرفة الاسلامية وزيادة اقبال الزبائن على التمويلات الإسلامية خلال سنة 2025.

الشكل رقم (06): أعمدة بيانية لتطور صيغة المربحة سنة 2025.



المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق الممنوحة من بنك البركة.

يوضح العمود البياني لسنة 2025 ارتفاعا معتبرا في عدد وقيم التمويلات مقارنة ببقية السنوات ،حيث تظهر أعمدة عديدة بقيم مرتفعة ومتقاربة، خاصة في تمويل السيارات السياحية ،كما نلاحظ وجود بعض العمليات ذات القيم المنخفضة نسبيا، وهو ما يدل على تنوع احتياجات الزبائن واختلاف مستويات التمويل الممنوحة خلال سنة 2025.

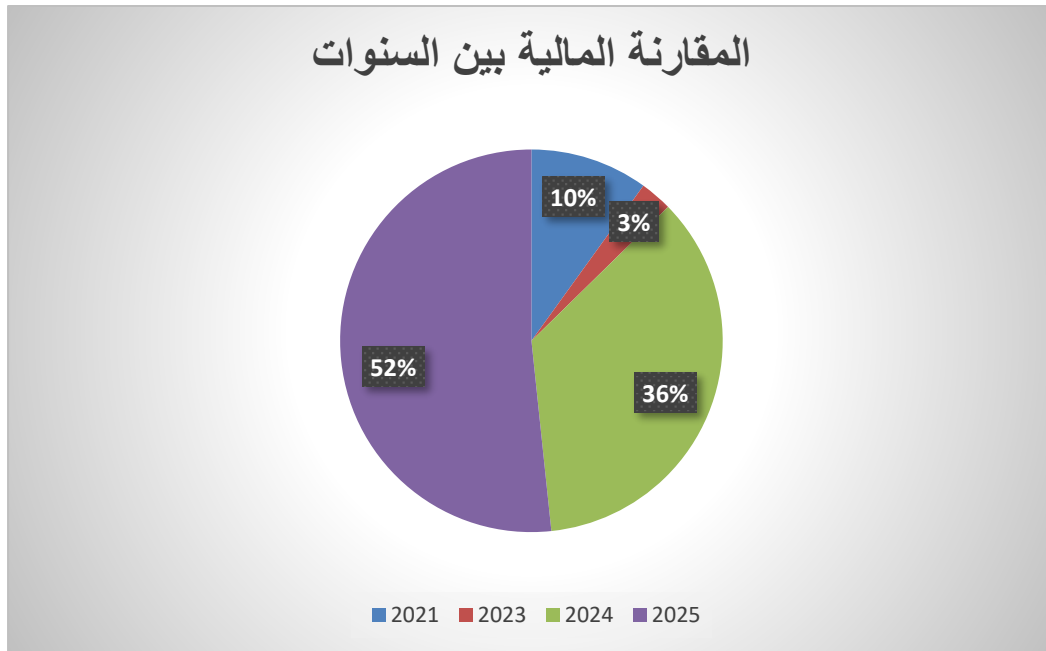
الجدول رقم (5): مجموع تمويلات بنك البركة الجزائري خلال الفترة 2025/ 2021.

السنة	المجموع الكلي	النسبة المئوية
2021	623630835	10%
2023	169815023	3%
2024	2234495346	36%
2025	3236588198	52%
المجموع	6264524902	100%

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على الوثائق الممنوحة من البنك

يبين الجدول تطور حجم التمويلات خلال سنوات الدراسة ،حيث سجلت سنة 2025 أعلى قيمة تمويل بمبلغ 3.236.588.198، تليها سنة 2024 بمبلغ 2.234.495.346، مما يدل على تزايد نشاط التمويل خلال هاتين السنتين . في المقابل سجلت سنة 2023 أدنى قيمة تمويل مقارنة بباقي السنوات ،بينما جاءت سنة 2021 بقيمة متوسطة نسبيا.

الشكل رقم (07): دائرة نسبية المقارنة المالية بين السنوات



المصدر: من اعداد الطالبة

توضح الدائرة النسبية تفاوت نسبة التمويلات بين السنوات ،حيث استحوذت سنة 2025 على أكبر نسبة ب % 52 من اجمالي التمويلات ،تليها سنة 2024 ب% 36 ،بينما سجلت سنة 2021 نسبة % 10 ،وسنة 2023 أدنى نسبة % 3 .ويعكس ذلك تركيز أغلب التمويلات في السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة.

المبحث الثالث : المخاطر التمويل بالمرابحة في بنك البركة وآليات تحوط منها

يعتمد بنك البركة على أسلوب التمويل بالمرابحة على نطاق واسع مما يجعل من هذا الاسلوب الاداة الغالبة على نشاط التمويل في عموم البنوك الاسلامية وليس بنك البركة فقط ، إلا أن هذا الاسلوب محفوف بمجموعة من المخاطر التي قد تؤثر على استقرار المالي. لذا يبرز مفهوم التحوط من المخاطر كضرورة حتمية لضمان سلامة العمليات المصرفية.

المطلب الأول: مخاطر المrabحة في البنك البركة الجزائري

الفرع الاول: مخاطر المrabحة المصرفية في بنك البركة

تكمن أهم مخاطر التمويل بالمرabحة في بنك البركة فيما يلي¹:

- عدم وفاء العميل بالسداد حسب الاتفاق حيث يفوت ذلك على البنك فرصة إعادة استثمار هذه الأموال.
- تأجيل السداد عمدا، لعدم وجود عقوبات على التأجيل أو عدم التسديد وإعسار العميل مخاطر الأتمانية
- مخاطر الضمانات، نتيجة لبيع الأصول المرتجعة بأدنى من سعر الشراء.
- مخاطر الرجوع في الوعد نتيجة عدم إلزامية وعود الأمر بالشراء في حالة الأخذ بعدم إلزامية الوعد علما بان معظم البنوك الإسلامية تأخذ إلزامية الوعد.
- مخاطر عدم القدرة على التسليم، ومخاطر السلع، ومخاطر عدم صلاحية السلعة أو عدم توافرها.
- مخاطر دخول البنك في قضايا ومنازعات مع العملاء.
- عدم الالتزام بكافة الأسس والضوابط الشرعية .
- مخاطر تغير سعر السلعة ذل يكون مخاطر السوق
- تعرض المصرف إلى عدم دفع الامر بشراء للدين المترتب عليه بالتالي سيتعرض لمخاطر الأتمان.
- أخطاء سواء كانت بشرية أو من الأنظمة أو العمليات ،تؤدي لأن يتحمل المصرف خسائر وتصنف هذه الخسائر على أنها خسائر تشغيلية.

¹ - مقابلة مع نائب المدير لبنك البركة.

- مخاطر رفض السلعة لوجود عيب فيها مخاطر شرعية .

الفرع الثاني: تعامل بنك البركة مع مخاطر المrabحة

الاجابة على كيفية تعامل بنك البركة مع مخاطر المrabحة من خلال طرح مجموعة من الأسئلة والتي تتضمن موضوع دراستنا¹:

السؤال 01: ماهي السلع المطلوبة في صيغة المrabحة ؟

- السلع الاستهلاكية التي تشبع الحاجات الانسانية مثل الاكثر طلبا السيارات السياحية الجديدة ثم تاليها التجهيزات المنزلية المختلفة.
- السلع الانتاجية كالعتاد المهني و المواد أولية و آلات سواء كانت محلية أو مستوردة.

السؤال 02: على أي أساس تمنح صيغة المrabحة للعميل ؟

- تمنح صيغة المrabحة للعميل بناء على الجدارة الائتمانية للعميل ،حيث نقوم بتقييم وضعه المالي وقدرته على الوفاء بالتزاماته .
- اعتماد على الضمانات الشخصية أو العينية (كالرهون) فهي أداة إثبات حق البنك في حالة عدم السداد.
- إجراء دراسة جدوى اقتصادية دقيقة للمشروع للتأكد من نجاحه وتفاعله الايجابي مع السوق.

السؤال 03: ما هو المبلغ الاقصى لهذه الصيغة ؟

- لا يوجد مبلغ ثابت كحد أقصى ،بل يتم تحديد السقف التمويلي بناء على ملأة العميل المالية، وحجم رأس ماله، وقيمة الضمانات التي يقدمها لتغطية التمويل.

السؤال 04: ما هي نسبة الربح التي يأخذها بنك البركة في صيغة المrabحة ؟

- أن يكون الربح معلوم ومحددا عند التعاقد، فلا يجوز تركه مجهولا أو ربطه بتغيرات المستقبلية.

السؤال 05: كيف يمكن للبنك تحمل خطر عدم القدرة على السداد من قبل الأمر بالشراء ؟

- في حالة التعثر، لا يطبق البنك غرامات تأخر تزيد من ثمن السلعة
- تأجيل السداد دون زيادة في الربح إذا ثبت إعسار العميل لظروف منطقية. اما في حالات الإخلال المعتمد، فيحق للبنك تفعيل الضمانات.

السؤال 06: ماهي الإجراءات المتخذة من قبل البنك عند هلاك البضاعة قبل تسليمها ؟

¹- مقابلة مع نائب مدير بنك البركة

- البنك يتحمل تبعة الهلاك (مبدأ الغنم بالغرم) بصفتها ملكا له. ولا تنتقل المسؤولية والمخاطر إلى العميل إلا بعد إتمام عقد البيع النهائي وتسلمه للبضاعة رسميا.

السؤال 07: ماهي التدابير اللازمة التي يتخذها البنك لمواجهة الخطر الائتماني للأمر بالشراء ؟

- الانتقاء الدقيق للعملاء بناء على دراسة الجدوى، فحص الملاءة المالية.
- المتابعة الرقابية المستمرة لمراحل إنتاج أو التوريد السلعة حتى تسليمها

السؤال 08: ماهي الضمانات التي يطلبها بنك البركة مع العميل لمواجهة خطر التعثر عن السداد ؟

- طلب ضمانات متنوعة لضمان استرداد التمويل ، تشمل الرهون العينية مثل العقارات ، الأراضي ،او العتاد
- الضمانات النقدية، أو الكفالات الشخصية من طرف ثالث يلتزم بالسداد في حالة عجز العميل الأصلي.

السؤال 09: كيف يتصرف البنك عند تغير حاجة أو ذوق الأمر بالشراء بالمرابحة ؟

- اذا حدث هذا التغير قبل إبرام العقد البيع النهائي ،فلا يترتب على العميل أي اشكال.
- اذا تم التغير بعد توقيع العقد، فإن العميل يتحمل تبعات ذلك ،حيث يقوم البنك بإعادة بيع السلعة لزبون آخر، ويتحمل العميل الأصلي فارق الخسارة الناتجة عن عملية البيع هذه.

السؤال 10: كيف يتم تحصيل ديون صيغة المرابحة ؟

- اعتماد آلية تدريجية تبدأ بإرسال رسالة تذكيرية للعميل قبل 8 أيام من موعد الاستحقاق عبر وسائل التكنولوجيا المتاحة
- في حالة عدم الاستجابة، يتم إرسال إنذار رسمي ،وإذا استمر عدم السداد ،يلجأ البنك إلى الإجراءات القانونية التي تشمل عمليات الحجز والرجوع الى العدالة.

السؤال 11: ماهي التدابير التي يتخذها البنك في حالة عدم رغبة العميل باستلام البضاعة ؟

- في حالة امتناع العميل عن تسلم البضاعة بعد توقيع عقد المرابحة، يحق للبنك قانونيا فسخ العقد أو القيام ببيع السلعة بالنيابة عن العميل ولحسابه. ويقوم البنك باستيفاء كامل مستحقاته من ثمن البيع¹.

المطلب الثاني: استراتيجية بنك البركة الجزائري في التحوط ضد هذه المخاطر

الفرع الاول : التدابير الوقائية والتعاقدية

هي الإجراءات التي يتخذها البنك قبل أو أثناء تنفيذ عقد المرابحة لضمان حقوقه.

1 - مقابلة مع نائب المدير بنك البركة زايدي بوبكر .

- الشروط التعاقدية الصارمة: إدراج بنود تضمن جدية العميل، مثل اشتراط عدم تصرف الشركاء في رأس المال إلا بحدود معينة، أو ربط سحب الأموال بمراحل تنفيذ المشروع.
- التوثيق القانوني: يعد التوثيق حجز الزاوية في العمل المصرفي، حيث يتم صياغة عقود دقيقة تحدد التزامات كل طرف (البنك والعميل) بوضوح لضمان الحقوق عند النزاع.
- الضمان الشخصي: دراسة شخصية العميل وخلفيته المالية والمهنية للتأكد من قدرته على السداد، وطلب ضمانات عينية أو شخصية إذا لزم الأمر.
- توزيع المخاطر عبر الصكوك: استخدام صكوك المرابحة التي تمثل حصصا شائعة في ملكية أصول أو خدمات، مما يوزع عبئ التمويل والمخاطر بين حملة الصكوك.

الفرع الثاني: الوسائل الإجرائية لبنك البركة

أما بخصوص الاجراءات الوقائية التي يتخذها البنك للوقاية من المخاطر لم يمنحني البنك المعلومات في دراسة الحالة عن الوسائل الاجرائية للبنك، لذلك قمت بالبحث ورجوع الى المواضيع ذات الصلة بالموضوع التي ذكرت بعض الأليات تستخدم في حالة تعثر العميل أو تراجع عنه البنك اجراءات التالية¹:

تحويل المخاطرة:

إن عملية نقل المخاطرة من شخص لا يرغب في تحملها إلى طرف آخر يبدي استعدادا لتحملها مقابل ثمن أو استعداد المتحوط للتنازل عن جانب من إمكانية تحقيق الربح مقابل أن يتحمل شخص آخر جزءا من المخاطرة ويتم ذلك عن طريق التوريق وعن طريق التأمين التكافلي، وشراء المصرف السلعة بشرط ضمان شامل لها ولصلاحياتها أو بشرط يغطي العيب الخفي.

- التوريق: هو تحويل القروض وأدوات الديون غير السائلة إلى أوراق مالية سائلة (أسهم أو سندات قابلة للتداول في أسواق المال، وهي أوراق تستند إلى ضمانات عينية أو مالية ذات تدفقات نقدية متوقعة، ولا تستند إلى مجرد القدرة المتوقعة، للمدين على السداد من خلال التزامه العام بالوفاء بالدين
- التأمين التكافلي: توزيع المخاطر بين بين مجموعة من المشتركين (المصارف أو العملاء) على أساس التكافل والتعاون، لتعويض من يتعرض منهم لضرر محدد.
- الضمان ضد العيوب الخفية: شراء البنك للسلع بشرط السلامة أو ضمان الجودة، مما يحميه من أي مطالبات قانونية أو خسائر ناتجة عن عيوب في الأصول المشتريات لغرض المرابحة.

¹- شراين ابتسام، مخاطر المرابحة كبديل للربا وطرق التحوط منها، دفاتر البحوث العلمية، جامعة الجزائر 01، المجلد 09، العدد 02، السنة 2021، ص 45.

خلاصة الفصل:

بعد تعرض في هذا الفصل لواقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر كفكرة في أول الامر الى التطبيق العملي المؤسساتي فيما بعد والذي تجلى بكل وضوح في بنك البركة وبنك السلام تبين ان الجزائر منذ انفتاحها على تطبيق نظام الصيرفة الاسلامية قد عملت على وضع مجموعة من الانظمة والقوانين بهدف تأطير نشاط التمويل الاسلامي بمختلف صيغه واساليبه ومنها اسلوب المراجعة ،وقد تبين ان هذا الاسلوب يحتل مكانة كبيرة في بنك البركة لتمويل مختلف المتعاملين من افراد ومؤسسات ،الى ان هذا الاسلوب التمويلي يتضمن العديد من المخاطر والمشاكل ،وخاصة مشاكل المتعلقة بالائتمان التي يتسبب فيها الزبون بشكل أساسي ،وفي سبيل معالجة هذه المخاطر يتخذ البنك مجموعة من الاجراءات والتدابير المناسبة كما تم بيان ذلك في ثنايا هذا الفصل.

خاتمة

خاتمة:

عرفت الصيرفة الاسلامية تطورا في ادائها ومنتجاتها وكان هدفها عبر تاريخ عملها تقديم بدائل تمويلية تلبي رغبات العملاء وحجاتهم في إطار الشريعة الاسلامية، وبالتالي فإن المصارف الاسلامية مطالبة بالاهتمام أكثر بإدارة المخاطر نظرا للتحديات المتزايدة التي تواجه القطاع المصرفي، أصبحت إدارة المخاطر والتحوط منها ضرورة أساسية لضمان استمرارية المؤسسات المالية وتحقيق الاستقرار المالي. وتكتسي هذه الاهمية بعدا أكبر في المصارف الاسلامية التي تسعى إلى التوفيق بين الكفاءة الاقتصادية والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال اعتماد صيغ تمويلية متنوعة تستوجب إدارة فعالة للمخاطر المصاحبة لها.

حيث يعد التمويل بالمربحة من أبرز الصيغ التمويلية المعتمدة في البنوك الاسلامية، الأمر الذي يجعل من التحكم في مخاطر مسألة جوهرية للحفاظ على سلامة النشاط البنكي.

وعليه فإن تعزيز فعالية هذه الآليات وتطويرها بشكل مستمر يسهم في رفع كفاءة التمويل بالمربحة، وتحقيق أهداف المصارف الإسلامية في توفير تمويل آمن ومتوافق مع الشريعة الإسلامية، بما يدعم استقرارها وقدرتها على مواجهة المخاطر المستقبلية.

نتائج الدراسة:

بعد استعراضنا لمختلف جوانب الموضوع تم التوصل للنتائج التالية:

- البنوك الاسلامية تساهم في التنمية الاقتصادية، بعكس البنوك التقليدية التي تسعى لتحقيق الربح .
- قطاع الصيرفة الاسلامية في الجزائر لا يزال في طور النشأة حيث يقتصر على بنك البركة وبنك السلام .
- غياب إطار تشريعي متخصص وشامل للصيرفة الاسلامية في الجزائر.
- يعد عقد المربحة من أكثر صيغ التمويل شيوعا واستخداما، غير أن هيمنته على محفظة البنوك الاسلامية تضعف مبدأ التنوع في البنوك الاسلامية.
- يعتمد بنك البركة الجزائري على صيغة المربحة لتمويل احتياجات زبائنه لأنها تحقق ربحا مجزيا بمستوى مخاطر أقل.
- تمثل مخاطر الائتمان وعدم السداد التهديد الأكبر للمربحة المصرفية، وتتفاقم أكثر في حالة التعثر الجماعي خلال فترات الأزمات الاقتصادية.

- البنوك الاسلامية لاتزال تعتمد على الطرق التقليدية في إدارة مخاطر الائتمان و باعتمادها على الضمانات والكفالات وذلك لافتقارها آليات حديثة ،وهذا ما يطابق مع معظم الدراسات السابقة.
- يستخدم بنك البركة استراتيجيات التي تجعله يتحوط من مخاطر ،من خلال التدابير الوقائية كالتوثيق القانوني والشروط التعاقدية الصارمة ،ووسائل اجرائية لتحويل المخاطر.
- ضعف التأمين التكافلي كأداة تحوط شرعية متطورة.

اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الرئيسية:** ومفادها ان البنوك الاسلامية تستخدم آليات تتسم بالمرونة وتنوع لمعالجة مختلف المخاطر المحتملة عن التمويل بالمربحة ،وقد أثبتت الدراسة في الفصل الثاني في الدراسة الميدانية صحة هذه الفرضية ،حيث من خلال مقابلة التي تمت مع نائب المدير بنك البركة فرع وكالة سكيكدة أن هذا البنك يتخذ جملة من التدابير لمعالجة المخاطر من اهمها الضمانات التقليدية كالرهن والكفالة ،في حين تبقى أدوات الشرعية المتطورة كالتأمين التكافلي والرقابة الشرعية دون المستوى المطلوب.
- **الفرضية الاولى:** البنوك الاسلامية تعتمد في نشاطها على الاستثمار الذي تسعى من خلاله لتحقيق عوائد وأرباح لكن أهم فرق وميزة تميزها عن باقي البنوك هو أنها تخضع لقواعد الشريعة الاسلامية، اذن الفرضية الاولى محققة.
- **الفرضية الثانية:** البنوك الاسلامية في الجزائر تعمل في بيئة غير مكتملة تشريعيا، رغم وجود بنك البركة وبنك السلام ونوافذ الاسلامية ،الا ان غياب إطار قانوني متخصص شامل للصيرفة الاسلامية وشح في المتخصصين بالمالية الاسلامية ،وضعف البنية التحتية للصيرفة الاسلامية ومحدودية الوعي المصرفي الاسلامي لدى المتعاملين يجعل واقعها ضعيف في السوق المصرفي الجزائري ،إذن الفرضية الثانية محققة.
- **الفرضية الثالثة:** المربحة عقد بيع حقيقي يشترط تملك البنك الفعلي للسلعة، ويتحمل مخاطر ها قبل بيعها للعميل ،وبيعها له بهامش ربح معلوم ومتفق عليه مسبقا، هذا ما يميز المربحة الاسلامية الحقيقية عن القرض الربوي ،غير أن التطبيق الفعلي في بعض البنوك الاسلامية الجزائرية يكشف عن غياب التملك والحيازة الفعلية للسلعة في بعض الحالات، إذن الفرضية الثالثة محققة من حيث التعريف الشرعي، ومرفوضة جزئيا من حيث التطبيق الفعلي.

- **الفرضية الرابعة:** تتمثل أبرز التهديدات التي تواجه المراجعة في البنوك الاسلامية الجزائرية ،مخاطر الائتمانية القائمة على تعثر العملاء عن السداد في ظل ضعف منظومة المعلومات الائتمانية ،تليها مخاطر السوق المرتبطة بتذبذب أسعار السلع والأصول في ظل اقتصاد متأثر بتقلبات أسعار النفط والتضخم ، اما مخاطر السلعة تتجلى في تلفها أو هلاكها خلال فترة تملك البنك لها قبل تسليمها للعميل، وأخيرا المخاطر الشرعية في احتمال الاخلاء بشروط صحة العقد ،إذن الفرضية الرابعة محققة .

التوصيات:

- يجب على كل البنوك الاسلامية تطبيق أحكام الشريعة الاسلامية بدقة وشفافية وذلك من اجل نجاحها والمحافظة على مكانتها.
- يجب تطوير المنتجات المالية المقبولة في الشريعة الاسلامية لكي تنافس من حيث الفاعلية المالية المنتجات التقليدية.
- انشاء قسم متخصص في البحوث الاقتصادية ودراسات الجدوى داخل البنوك الاسلامية.
- تنويع محافظ التمويل وتخفيف الاعتماد على عقود المراجعة .
- ضرورة ادماج التطور التكنولوجي في عمل المصارف الاسلامية وذلك لمواكبة مختلف التغيرات والمستجدات العالمية .
- تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في بناء أنظمة مبتكرة أكثر دقة وموثوقية.
- قيام بابتكار ادوات وأساليب متخصصة في ادارة المخاطر بتدريب البنوك الاسلامية وانشاء بنى تحية وجامعات لتدريب رواد الفكر البنوك الاسلامية.
- يستوجب على بنك البركة ادخال الهندسة المالية كآلية من آليات ادارة المخاطر خصوصا مخاطر صيغ التمويل الاسلامي.
- تشجيع إنشاء مؤسسات تأمين تكافلي متخصصة في تغطية مخاطر التمويل المصرفي الاسلامي.

آفاق الدراسة:

لعل الوصول الى خاتمة هذه الدراسة هي بداية لمواضيع بحث أخرى مستقبلية تتمحور حول:

- آليات ادارة المخاطر الصناعة المالية الاسلامية في الجزائر .

- طرق تطبيق الهندسة المالية في الجزائر .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع :

أولاً: القرآن الكريم

- القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية: 275
- القرآن الكريم، سورة النساء، الآية: 29
- القرآن الكريم، سورة يوسف، الآية: 20

ثانياً: الكتب

- عبد الله بن راضي المعيدي الشمري، أحكام عقود التمويل في الفقه الإسلامي، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 1438.
- أحمد سليمان حسانه، المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2008
- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج2.
- أحمد الشرباصي، معجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، 1998.
- محمد علي السرطاوي، الضوابط المعيارية لصيغ الاستثمار في المؤسسات المالية الإسلامية، دار الفكر، الطبعة الأولى، 2015.
- اخلاص باتر هاشم النجار، المصارف الإسلامية، جامعة البصرة كلية الإدارة والاقتصاد، دار الأيام.
- احمد شعبان محمد علي، السياسات النقدية والمصرفية للبنك المركزي في إطار نظام المصرفي الإسلامي، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2013.
- شهاب أحمد سعيد العزيزي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- الجغوني محمد محمود، البنوك الإسلامية: أحكام، مبادئها، تطبيقاتها المصرفية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- زهير المصباح، حمزة فرحات، المصارف الإسلامية: مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2019.
- مسدور فارس، التمويل الإسلامي من الفقه إلى التطبيق المعاصر لدى البنوك الإسلامية، دار هومة، الجزائر، 2007.
- خالد وهيب الداوي، إدارة المخاطر المالية، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
- موسى شقيري وآخرون، إدارة المخاطر، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2012.
- بن علي بلعزوز، عبد الكريم قندوز، عبد الرزاق حبار (2012)، إدارة المخاطر: إدارة المخاطر، للمشتقات المالية، الهندسة المالية، عمان، الأردن، دار الوراق للنشر والتوزيع.

ثالثاً: الأطروحات والمذكرات

أ- الأطروحات

- بوسعيد محمد عبد الكريم، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية: دراسة تطبيقية حول فاعلية إدارة المخاطر على مستوى بنك البركة الجزائري 1999-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، السنة الجامعية 2019-2020.
- بختي عمارية، (2019)، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية: دراسة مقارنة بين بنك دبي الإسلامي ومصرف السلام الجزائر للفترة 2011-2016، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.
- عمران بوبرب، تطوير آليات إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية: دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية جدة للفترة 2015-2019، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2020-2021.

ب- المذكرات

- عيشوش عبدو، تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008-2009، ص 12

رابعاً: المجلات والدوريات

- محمد محمد الأمين ابه، صيغ التمويل بالمشاركة في البنوك الإسلامية بدائل لطرق التمويل في البنوك التقليدية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 01، جوان 2022.
- سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة الباحث: جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 07، 2009-2010.
- العسالي جمال، وسويسي طه عبد الرحمان، البنوك الإسلامية: قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل، المجلة العلمية التابعة لجامعة زيان عاشور، جامعة الجلفة، العدد غير مذكور.
- معهد الدراسات المصرفية، المراجعة، مجلة إضاءات، العدد 03، الكويت، مارس 2019.
- سفيان أسمع، وعبد الوهاب عبدات (2021)، واقع بيع المراجعة للأمر بالشراء وتطبيقاتها في الجزائر: دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مجلة الاقتصاد الجديد.
- عز الدين نشاء، ونيل بهورسي، أيوب صكري، المخاطر البنكية وإشكالية تسييرها وطرق علاجها والحد منها، المجلد 03، العدد 02، 2023.
- بوسعيد محمد عبد الكريم، بن بوزيان محمد، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية: دراسة حالة بنك البركة الجزائري، جامعة تلمسان، المجلد 06، العدد 01، (2019).

- بوعمامة علي، زايد مراد، المخاطر البنكية وإدارتها في الأنظمة المحلية والدولية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 2، العدد 15، 2016.
- بن زكة سليمة، شرون عز الدين، "واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر - دراسة تحليلية تقييمية"، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر، 2022.
- مهداوي حنان، الصيرفة الإسلامية في الجزائر من المنظور القانوني، مجلة الفكر القانوني والسياسي، المجلد 05، العدد 02، 2021، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2.
- سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر، الواقع والآفاق دراسة تقييمية مختصرة، مجلة الباحث، العدد 04، 2006، جامعة ورقلة.
- عبد الرزاق بوعيط، تقييم الدور الاقتصادي لبنك السلام الإسلامي، دراسة مقارنة بين بنك السلام السوداني وبنك السلام الجزائري، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، 2019.
- شوقي جباري، شرقي خليل، إشكالية تأهيل وتدريب الموارد البشرية في المصارف الإسلامية، مجلة التنظيم والعمل، العدد 03.
- عز الدين نشاد، أيوب صكري، معوقات عمل المصارف الإسلامية في الجزائر والرقابة الشرعية عليها، بنك البركة نموذجاً، مجلة قضايا فقهية واقتصادية معاصرة، المجلد 03، العدد 02، 2023.
- أميرة مرابط، ولردة سعايدية، تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مجلة البصراء للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة قالمة، المجلد 02، العدد 04، (2022).
- شرابن ابتسام، مخاطر المراهجة كبديل للربا وطرق التحوط منها، دفاتر البحوث العلمية، جامعة الجزائر 01، المجلد 09، العدد 02، السنة 2021.

خامساً: الملتقيات

أ- الملتقيات الدولية

- مفتاح صالح، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية العالمية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر 2009.

سادساً: التقارير والنصوص القانونية والهيئات

- وزارة المالية، بنك الجزائر، نظام رقم 18-02 مؤرخ في 04 نوفمبر 2018، المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 73، الجزائر، 2018.

- بنك الجزائر، النظام رقم 20-02 مؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، الجزائر، 24 مارس 2020.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، المنامة: البحرين 1437هـ.
- عبد الكريم أحمد قندوز، عقود التمويل الإسلامي دراسة حالة، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2019.